الحركة العشائرية في الرميثة في آيار ١٩٣٥

دراسة في وثائق البلاط الملكي

الأستاذ الدكتور
محمد جواد جاسم الجزائري
جامعة الكوفة ـ كلية الآداب
mohammed.aljazairi@uokufa.edu.iq

The Tribal Movement in Rumaitha in May 1935

A Study in the Documents of Royal Court

Assistant Professor Dr.
Mohammed Jawad Jassim Al-Jazaery
University of Kufa - College of Arts

الملخص:

أدت تداعيات حالة الانقسام السياسي الذي شهدها العراق أيام العهد الملكي الى بروز ظاهرة الانقسامات العشائرية التي عرفها البلد أيام ذلك الحكم، فقد تفاعلت مصالح عدد من السياسيين الذين عملوا على ضرب معارضيهم واسقاط ما شكلوه من وزارات مع بعض زعماء وشيوخ العشائر الباحثين عن المنافع والامتيازات الشخصية التي تعهد أولئك السياسيون بتحقيقها لهم في حالة مساندتهم في الانتخابات وفوزهم بالأغلبية البرلمانية او برئاسة الوزراء.

لقد أدى استغلال السياسيين للزعماء والشيوخ وبخاصة في منطقة الفرات الأوسط، الى حدوث حركات ونزاعات بين عشائر هذه المنطقة والحكومة، وكان من بين أهم تلك الحركات ما شهدته منطقة الرميثة من تحركات في آيار عام ١٩٣٥، اعتمد الباحث على الوثائق الرسمية ووجهات نظر مجموعة من المسؤولين العراقيين في وثائق البلاط الملكي المحفوظة في دار الكتب والوثائق العراقية.

الكلمات المفتاحية: البلاط الملكي، الحركة العشائرية، الرميثة، الفرات الأوسط، محمد حسين كاشف الغطاء، الشيخ خوام عبد العباس.

Abstract:-

The repercussions of the state of political division that Iraq witnessed during the days of the monarchy led to the emergence of the phenomenon of clan divisions that the country knew at the time of that rule. The interests of a number of politicians, who worked to strike their opponents and overthrow what they formed of ministries, interacted with some leaders and clan elders who were looking for benefits and personal privileges that those politicians pledged to achieve them if they supported them in the elections and won the parliamentary majority or the premiership.

The politicians' exploitation of leaders and sheikhs, especially in the middle Euphrates region, has led to the occurrence of movements and conflicts between the clans of this region and the government, and among the most important of these movements were the movements witnessed by the Al-Rumaitha area in May 1935. The researcher relied on official documents and the viewpoint of a group of Iraqi officials in the documents of the royal court kept in the Iraqi House of Books and Documents.

Keywords: royal court, tribal movement, Al-Rumaitha, Middle Euphrates, Mohammed Hussein Kashif Al-Gita', Sheikh Khawam Abdul Abbas.

المقدمة:

أدت تداعيات حالة الانقسام السياسي الذي شهدها العراق أيام العهد الملكي الى بروز ظاهرة الانقسامات العشائرية التي عرفها البلد أيام ذلك الحكم، فقد تفاعلت مصالح عدد من السياسيين الذين عملوا على ضرب معارضيهم واسقاط ما شكلوه من وزارات مع بعض زعماء وشيوخ العشائر الباحثين عن المنافع والامتيازات الشخصية التي تعهد أولئك السياسيون بتحقيقها لهم في حالة مساندتهم في الانتخابات وفوزهم بالأغلبية البرلمانية او برئاسة الوزراء.

لقد أدى استغلال السياسيين للزعماء والشيوخ وبخاصة في منطقة الفرات الأوسط، الى حدوث حركات ونزاعات بين عشائر هذه المنطقة والحكومة، وكان من بين أهم تلك الحركات ما شهدته منطقة الرميثة من تحركات في آيار عام ١٩٣٥.

لم تدرس الحركة العشائرية في الرميثة بصورة دقيقة وتفصيلية بالاعتماد على الوثائق، مما دفع الباحث للكتابة عنها بدراسة مركزة تحمل عنوان (**الحركة العشائرية في الرميثة في ايار ١٩٣٥**)، معتمداً في ذلك على الوثائق الرسمية ووجهات نظر مجموعة من المسؤولين العراقيين في وثائق البلاط الملكي المحفوظة في دار الكتب والوثائق العراقية.

انقسم البحث على هذه المقدمة وثلاث مباحث وخاتمة ذكر فيها الباحث ابرز نتائج البحث، بيّن المبحث الأول " **أوضاع العشائر في منطقة الفرات الأوسط مطلع عام ١٩٣٥**" فقد كانت العشائر منقسمة فيما بينها في تأييد الحكومات، وقد أدى ذلك الى قيام انتفاضات من قبل الزعماء المعارضين للحكومة فتسبب في استقالتها، وعند تشكيل الحكومة الجديدة أصبح زعماء العشائر المعارضين للحكومة السابقة مؤيدين للحكومة الجديدة، فيما قام المؤيدون للحكومة السابقة بانتفاضات في مدن الفرات الأوسط، اسفرت عن اندلاع قتال مسلح بين العشائر والحكومة أدى الى قتل وجرح عدد من أبناء تلك العشائر.

وسلط المبحث الثاني الضوء على **(العوامل التي أدت الى قيام الحركة في الرميثة)** الى قيام الشيخ احمد اسد الله وكيل المرجعية العليا في مدينة الرميثة بطلب من قائمقام السماوة زيارة مدينة الرميثة والوقوف على حالة المدينة المتدهورة بسبب سوء إدارة مدير الناحية فيها

لفساده وتعامله بالطائفية، مما أدى الى زيادة الاحتجاجات في مدينة الرميثة.

ودرس المبحث الثالث (**اندلاع الحركة في الرميثة في آيار ١٩٣٥وردود فعل الحكومة**) وسببها المباشر الذي تمثل بتسفير الحكومة الشيخ احمد اسد الله على حين غفلة من عشائر الرميثة، فقد كان ذلك الشرارة الأولى لاندلاع الحركة في المدينة، ومحاصرة دار الحكومة ونهب محطتها وقطع طريق مرور السيارات الى المدينة، الامر الذي جعل الحكومة ترسل طائراتها لتقصف المدينة، وحرّكت قطعاتها العسكرية لتقوم بمحاصرة المدينة واقتحامها واخماد الحركة واعتقال عدد من أبناء العشائر.

اعتمد الباحث في دراسته على ثلاثة من ملفات البلاط الملكي العراقي الموجودة في دار الكتب والوثائق العراقية التي أشار لها بالرمز (د.ك.و) في هوامش البحث، المعنونة بـِ (الغارات والتمرد) والتي ستبين الهوامش ارقامها وتسلسلاتها.

وأخيراً، أسأل الباري عز وجل التوفيق في هذا الجهد " **وفوق كل ذي علم عليم** ".

المبحث الأول

أوضاع العشائر في منطقة الفرات الأوسط مطلع عام ١٩٣٥

كان للنزاع بين علي جودت الايوبي رئيس الوزراء (٢٧ اب ١٩٣٤ - ٢٣ شباط ١٩٣٥) وياسين الهاشمي زعيم حزب الاخاء اثر في وقوع خلافات بين زعماء العشائر الموالين لهم، وقد افرزت هذه الحالة انشطاراً عشائرياً كبيراً، اذ انضم بعضها الى جناح الايوبي والأخر الى جناح الهاشمي[١]، وقد استنجدت المعارضة بالشيخ محمد حسين كاشف الغطاء[٢] لمركزه الديني للتدخل وحفظ النظام، وبعد استقالة الايوبي حاول الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء ابعاد رؤساء القبائل عن التحزب وتوحيد الصف والتخلي عن العمل الحزبي ولكنه لم يجد آذاناً صاغية ، وعندما شكل جميل المدفعي حكومته في ٤ اذار ١٩٣٥ سارع الشيخ عبد الواحد الحاج سكر الى مناهضته للوزارة الجديدة لعدم احتوائها على بعض العناصر الموالية له، وقد حاول مع مناصريه من رؤساء العشائر كسب تأييد الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء ضد الحكومة لكنه فشل في مسعاه، الامر الذي دعاه الى اعلان عصيانه على الحكومة في لواء الديوانية والانتفاضة ضد حكومة جميل المدفعي، وتبعه في ذلك الشيخ

شعلان العطية زعيم قبيلة الاكرع في ناحية الدغارة، واذعنت الحكومة لرغبات العشائر فأعلنت استقالتها في ١٥ اذار ١٩٣٥ والتي استمرت ١١ يوم، فكلف الملك غازي ياسين الهاشمي بتشكيل حكومته الثانية في ١٧ اذار ١٩٣٥ [٣].

ويبدو ان الشيخ كاشف الغطاء قد تألم من ارتباط شيوخ العشائر مع ياسين الهاشمي زعيم حزب الاخاء وهم على علم بما يحمله من طائفية حقيقية واحقاد مذهبية دفينة، وقد مارست وزارته الأولى سياسة التمييز الطائفي في العراق، وبدا ذلك واضحاً من خلال تشكيلات الحكومات العراقية منذ عام ١٩٢١ [٤]، والتي تشكلت من السياسيين السنة، ولم يحصل الشيعة الا على وزارة واحدة أو أثنين من الوزارات غير المهمة في أحسن الأحوال.

وعلق منشور على جدران مدينة النجف الاشرف يوم ١٩ اذار ١٩٣٥ من قبل مجموعة سرية تسمى (صدى النجف الاشرف)، بعنوان (**فشل الحكومة في بيانها الكاذب**)، أعلنت فيه استنكارها للأعمال التي تقوم بها حكومة جميل المدفعي ضد شعبها، ودعم المنشور جهود الشيخ عبد الواحد الحاج سكر رئيس عشيرة آل فتلة ورؤساء العشائر الموالين له لتصديهم لأعمال الحكومة المضطهدة للشعب، وطالب المنشور التصدي بالقوة لاسترجاع حرية الشعب واستقلاله [٥].

ويبدو ان مجموعة صدى النجف لم تكن مستقلة في طرحها، بل كانت تؤيد ياسين الهاشمي رئيس حزب الاخاء بغض النظر عن منهاج حزبه، وبدا ذلك واضحاً من اتهام المجموعة لجميل المدفعي بالوقوف ضد شعبه، ولم يمض على تسنمه السلطة سوى (١١) يوم.

ارسل الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء والسيد نور السيد عزيز الياسري رسائل في ٢١ اذار ١٩٣٥، الى الشيخ مرزوك العواد شيخ العوابد، والشيخ رايح العطية والشيخ شعلان السلمان الظاهر والشيخ داخل الشعلان، أكدا لهم فيها عدم تمكن الشيخ كاشف الغطاء من الاشتغال بمسائل حزبية سوى مساعدة الطائفة الجعفرية في البلاد [٦]، وقد أشار متصرف لواء الديوانية في تقريره الى وزير الداخلية في ٢٩ آذار ١٩٣٥، بان الشيخ عبد الواحد الحاج سكر المتواجد في الديوانية منذ يوم ٢٨ اذار ١٩٣٥ طلب من رؤساء عشائر الفرات الأوسط بالتجمع والذهاب الى مدينة النجف الاشرف ومقابلة الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، وكان من ضمنهم الشيخ عجه الدللي رئيس عشيرة البو جياش وفهد

الحجيل وشنشول الحسن من الرميثة[٧]، وقد أثارت الحادثة التي وقعت في مدينة الكاظمية المقدسة[٨] شيوخ عشائر الفرات الأوسط، فقد وصل الى مدينة الكاظمية المقدسة الشيخ عبد الواحد الحاج سكر شيخ آل فتلة في المشخاب مع عدد من رؤساء عشائر الفرات الأوسط[٩] في ٢ نيسان ١٩٣٥، وكان برفقتهم سبعة سيارات محملة بمسلحين من أفراد العشائر، وبعد وصولهم الى سوق الاستربادي استقبلهم أهالي الكاظمية بالترحاب، وكان هدفهم مساندة الأهالي بعد أحداث مدينة الكاظمية ومواجهة الحكومة والتصدي لها، ولم يحدث شيء يكدر الامن[١٠].

ومما زاد من استياء العشائر من الحكومة، قيام متصرف لواء بغداد بإرسال كتاب سري ومستعجل الى رشيد عالي الكيلاني وزير الداخلية في ٢ نيسان ١٩٣٥، طلب فيه منع إقامة المواكب العزائية بمناسبة حلول العشرة الأولى من شهر محرم الحرام في مدينتي بغداد والكاظمية المقدسة، متذرعاً بان الظروف الراهنة لا تساعد على إقامة هذه المواكب، وخوفاً من استغلالها لإثارة البغضاء نحو الحكومة، وقد تؤدي الى مصادمات دامية، وقد وافق وزير الداخلية على طلب المتصرف بمنع إقامة المواكب العزائية والتماثيل في بغداد والكاظمية المقدسة والاقتصار على قراءة التعازي فقط، وقد أبلغ ديوان مجلس الوزراء رئاسة الديوان الملكي بمنع المواكب العزائية من قبل وزير الداخلية في ٤ نيسان ١٩٣٥[١١].

كان الوضع في مدن الفرات الأوسط غير مستقر بسبب الخلافات ما بين رؤساء العشائر من جهة، وبين العشائر والحكومة من جهة ثانية، إذ عمت تلك المدن المظاهرات والاحتجاجات حتى وصلت الى المصادمات بين العشائر والشرطة، فعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد شوهد عدد من أفراد العشائر في مدينة عفك التابعة الى لواء الديوانية [١٢] يقومون بشراء الأسلحة النارية من مدن جنوب العراق، وفي ٣ نيسان ١٩٣٥ دخلوا الى قصبة مدينة عفك بأسلحتهم الكاملة واخذوا يتجولون في سوق المدينة، وقام بعضهم بإطلاق عيارات نارية في الهواء تحدياً للحكومة المحلية، وحاولت مجموعة مسلحة مهاجمة دار الحكومة في المدينة، الا ان يقظة الشرطة جعلتهم ينسحبوا من المدينة [١٣]، وفي صباح يوم يوم ٧ نيسان ١٩٣٥ ظهر عدد كبير من أبناء العشائر بأسلحتهم في مدينة الشنافية، فقامت الشرطة بإحاطة المدينة بالسيارات المسلحة، وبعد مواجهة المسلحين تم القاء القبض على

أربعة منهم مع أسلحتهم وهرب الباقون الى خارج المدينة، وتجمع (٤٠) منهم خارج المدينة قاطعين طريق السيارات المؤدي الى المدينة، وحدث تبادل لإطلاق النار مع الشرطة أدى الى مقتل أحد المسلحين وهروب القسم الآخر واختفائهم في البساتين، واتخذت متصرفية لواء الديوانية إجراءات مشددة بعدم دخول المسلحين الى داخل مدن اللواء[١٤].

وقام أفراد العشائر في قضاء قلعة سكر التابع الى لواء المنتفك يوم ١٤ نيسان ١٩٣٥ بقلع أعمدة البرق ورميها في النهر، ثم قاموا بالهجوم على سيارة قائمقام المدينة وكسروها، وفي الوقت نفسه اتفق رؤساء عشائر الحجام في مدينة سوق الشيوخ وخرجوا مع اتباعهم في مظاهرات وهم يرفعون الأسلحة النارية، وقرروا الهجوم على بلدية المدينة، وانضمت معهم عشائر بني خيكان والازيرج وبني سعيد من ناحية الكرمة، وكانت هذه المظاهرات بمثابة مساندة الى عشائر مدن الفرات الأوسط المنتفضين ضد الحكومة[١٥]، لذلك أصدر متصرف لواء المنتفك بياناً منع فيه حمل الأسلحة داخل المدن سواء كانت المجازة منها وغير المجازة، والتجمهر والقاء الهوسات بقصد **" تشويش الأفكار والاخلال بالأمن"** بحسب تعبيره، وبخلافه يعد المخالف لهذه الأوامر من المتمردين على النظام[١٦]، ومن أجل تهدئة الوضع في منطقة الفرات الأوسط، أصدر الملك غازي مرسوم العفو العام في ٢٤ نيسان ١٩٣٥، بعد طلب وزير الداخلية وموافقة مجلس الوزراء، وقد شمل العفو كل شخص ارتكب في منطقة لواء الديوانية بين تاريخي ١٥ كانون الأول ١٩٣٤ و ٢٣ أذار ١٩٣٥ أي جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد (٦- ١١- ١٣) من الباب الثاني عشر من قانون العقوبات البغدادي، أو حرضوا على ارتكابها، ولا يشمل العفو الحقوق الشخصية المنبعثة من الجرائم المذكورة أعلاه[١٧].

ارسل متصرف لواء المنتفك تقريرا الى وزير الداخلية في ٢ أيار ١٩٣٥، أشار فيه الى ان **" الجعفريين بصورة عامة والفراتيون بصورة خاصة متشبعون بأفكار غير حسنة تجاه الحكومة ولم تنحصر هذه الفكرة بالطبقة المثقفة فقط وانما قد سرت الى الرعاع من افراد العشائر وحتى الى الموظفين وان التعاليم التي صدرت من ذوي الأفكار المتطرفة قد غذت هذه الروح وعملت على تقويتها الى ان أدت الحالة الى حدوث الوضع الحاضر"** على حد تعبيره[١٨]، وطلب المتصرف من الوزير استخدام القوة العسكرية بكل صنوفها ضد العشائر

الثائرة ، اما مدير شرطة لواء المنتفك فقد أشار في تقريره في الأول من آيار ١٩٣٥، الى ان الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء يعد " **العامل والمحرض الأكبر لتمادي العشائر من خلال تعاليمه وحثه للعشائر على مقاطعة الحكومة**" بحسب تعبيره[١٩].

ويبدو ان بعض متصرفي ألوية الفرات الأوسط ومسؤولو الدوائر كانوا يحملون حساً طائفياً في تعاملهم مع مجتمعاً شيعياً في المدن التي يديرونها، وبدا ذلك واضحاً من خلال وصف المتصرف لأبناء العشائر بالرعاع، فضلاً عن تصريح مدير الشرطة ووصفه للشيخ محمد حسين كاشف الغطاء كونه محرضاً للعشائر ضد الحكومة، ناسياً او متناسياً بان الشيخ كاشف الغطاء هو من دعا العشائر الى الهدوء وعدم التصادم مع الحكومة، وطالب الحكومة بتنفيذ وعودها لتقديم خدماتها للشعب العراقي على حد سواء.

المبحث الثاني

العوامل التي أدت الى قيام الحركة في الرميثة

اتصل بعض سراكيل قضاء السماوة في ١١ اذار ١٩٣٥ بالشيخ احمد اسد الله[٢٠] وكيل المرجعية العليا في مدينة الرميثة واستفسروا منه فيما يتعلق بالأحداث الجارية في هذه الأيام حول تحرك البعض للقيام بالهياج الشعبي ضد الحكومة، ومدى موافقتها للشريعة الاسلامية، واخذ الشيخ يبدي لهم النصائح والارشادات النافعة ويفهمهم بان تلك الدعايات لا توافق الأمور الدينية، وان هذه الاعمال ستعود بالضرر لمن يقوم بها، وفي الوقت نفسه أرسل قائمقام قضاء السماوة كتاباً الى الشيخ أحمد أسد الله يتضمن شكره وامتنانه لما قدمه من النصح والإرشاد للسكان ومنعهم من الخوض في الاعمال التي ستعود بالضرر لمن يقوم بها[٢١].

وقام معاون مدير شرطة قضاء السماوة بزيارة مدينة الرميثة في ١٢ اذار ١٩٣٥ لمقابلة الشيخ عجه الدللي رئيس عشيرة البو جياش مع بعض رؤساء عشائر الرميثة وطلب منهم الذهاب الى الديوانية لمقابلة عبد العزيز القصاب وزير الداخلية، وكان الشيخ أحمد اسد الله حاضراً في اللقاء، وطلب المعاون من الشيخ أحمد المساعدة في اقناع الشيخ عجه الدللي وبعض رؤساء العشائر بالذهاب الى الديوانية ومقابلة وزير الداخلية لبسط شكواهم وحل مشاكل المدينة، لكن الشيخ عجه الدللي تردد في بادئ الامر ثم امتنع عن الذهاب لمقابلة

الوزير، وكانت رغبة الشيخ أحمد أسد الله الذهاب أولاً الى عشائرهم لتسكين أهلهم وطمئنتهم، لكن الشيخ عجة الدللي كان متأثراً من تصرفات الحكومة واخذ ينتقدها بصوت عال أمام الحاضرين ثم رفض الذهاب لمقابلة وزير الداخلية(٢٢).

ويبدو ان امتناع الشيخ عجه الدللي من الذهاب الى الديوانية لعلمه بانه لا يتوفق في عرض شكواه لوزير الداخلية والحصول على استجابة منه، وذلك لوجود رؤساء العشائر المعارضين له هناك، وسوف يؤثرون على قرار الوزير في غير صالحه.

طلب الشيخ احمد أسد الله من قائمقام السماوة زيارة مدينة الرميثة والوقوف على حالة المدينة الآخذة بالتدهور بسبب سوء إدارة الناحية فيها، عاداً إياها " **من أكبر أسباب حراجة الموقف في قضاء السماوة**"، وبين الشيخ رأيه للقائمقام من خلال رسالة بعثها اليه في ١٢ اذار ١٩٣٥، بأن موقف المدينة الحالي يسترعي النظر والاهتمام، لان الحالة فيها قد بلغت من حراجة الموقف الى حد يستحيل معالجتها من دون اجتماعه معه، وذلك لوجود شؤون خافية على القائمقام ولا يتيسر الوقوف عليها أو معرفتها دون الاتصال بالشيخ أحمد وزيارته لمدينة الرميثة، ودرء المخاطر المحتملة بعد تسرب أخبار الهياج الشعبي في مدن الفرات الأوسط(٢٣).

اعتذر القائمقام من دعوة الشيخ احمد بسبب مرضه وأرسل مأمور مركز الشرطة لمقابلته، وبدوره أوضح الشيخ أحمد قصده لمأمور الشرطة، وطلب منه ابلاغ قائمقام قضاء السماوة ان يقوم بتهدئة الوضع في القضاء بصورة عامة والرميثة على وجه الخصوص، وطلب منه اطلاق سراح محمود الساجت شيخ عشيرة الظوالم وإصدار عفو عام يشمل كل من اشترك في الهياج الشعبي الأخير وعدم التعرض اليهم، فضلاً عن اجراء التحقيقات القانونية بحق لطفي افندي مدير ناحية الرميثة لتجاهره باستعمال المسكرات والمنكرات وتعامله بالطائفية خاصة مع مدير مدرسة الرميثة كونه شيعياً، وقام ببناء مجزرة قرب مسجد المدينة، وتعهد الشيخ في حال تنفيذ طلبه بمساعدة الحكومة المحلية لتهدئة الوضع ومنع الاحتجاجات وعودة المياه الى مجاريها في مدينة الرميثة(٢٤).

ويبدو ان الاحتجاجات في مدينة الرميثة ازدادت بسبب سلوك مدير الناحية لطفي افندي، ووجد أهالي المدينة ان الاحتجاجات ستكون ذريعة للتخلص منه.

اهتم قائمقام قضاء السماوة بقضية مدير ناحية الرميثة وأيّد عدم خبرة المدير وتسرعه في ممارسة سلطته الجزائية وقيامه ببعض الحركات التي لا تلائم المصلحة العامة، وقد رفع شكوى الشيخ أحمد أسد الله الى متصرف لواء الديوانية والذي بدوره قدمها الى عبد العزيز القصاب وزير الداخلية الذي كان يزور اللواء في ١٢ اذار ١٩٣٥، وبعد اطلاع الوزير على الشكوى رأى ان ليس هناك ما يدعو الى إجراء أية معاملة بحق مدير الناحية، بل أكد الوزير بأن المدير قائم بأداء واجباته[٢٥].

ويبدو ان النفس الطائفي كان على أشده عند أغلب الوزراء في الحكومات التي شكلت منذ تأسيس الحكومة العراقية عام ١٩٢١، وبدا ذلك واضحاً من خلال تشكيل الحكومات في تلك المدة، اذ كان الوزراء من مكون واحد، ولم يستلم الشيعة وزارة مهمة أو سيادية.

وفي خضم هذه الاحداث، كتب أهالي الرميثة رسالة الى الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء في ٢٠ اذار ١٩٣٥ موقعّة من قبل (١٥) رئيس وشيخ عشيرة في الرميثة، وأشاروا فيها الى عدم ثقتهم بوزارة ياسين الهاشمي الثانية[٢٦] لأن هدفها ومنذ الوزارة الأولى كان لنشر الفتن بين المسلمين كونها حكومة طائفية، والعمل لمصلحة حزبها الاخاء، وان العشائر قد وقفت مع حركة الاضطرابات ضد تلك الحكومة، واجابهم الشيخ كاشف الغطاء برسالة في ٢١ اذار ١٩٣٥، بانه لا يتدخل في شأن أي وزارة او حزب او شؤون الدولة السياسية، وطلب منهم ان يتفقوا جميعاً ويتفاهموا ويتوحدوا، **" فلو تم ذلك فيما بينكم فحينئذ ترضخ كل وزارة لكم وتذعن لأوامركم وتعطيكم كل ما تأملون، وان بقيتم على هذا من الاختلاف فكل وزارة تأتي فهي عابثة بكم ومحتقرة لشأنكم..."** على حد تعبيره، وقد حرم المضاربة فيما بين العشائر[٢٧].

زار السيد محسن أبو طبيخ مدينة الرميثة في ٢٥ اذار ١٩٣٥ وهو من مؤيدي ياسين الهاشمي رئيس الوزراء، واستقبل من قبل بعض عشائر الظوالم والبو جياش وتجاملوا معه في بعض عبارات الهوسات، وقد حاول تهدئة الحالة في المدينة، لكنه فشل في مسعاه، على الرغم من اتصاله برئيس الوزراء وبيّن له من انه استطاع تهدئة الحالة في مدينة الرميثة[٢٨].

وبعد اجتماع عدد من رؤساء العشائر والمحامين ذيبان الغبان وصالح يحيى ومحمد

الجرجفجي وسليم الحريري مع الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، طلب الشيخ من رؤساء العشائر الاتحاد والاتفاق لمساعدة أهالي منطقة الفرات الأوسط، وقد اصدر بياناً سمي **بميثاق الشعب**، تكون من (١٢) مادة، طلب فيه من الحكومة تدريس الفقه الجعفري في المدارس وتعيين عضو شيعي في محكمة التمييز، وإلغاء ضريبة الأراضي والماء، وانشاء المدارس في مدن الجنوب، وعدم التعرض للأهالي للذين اشتركوا في المظاهرات، فضلاً عن اجراء الانتخابات لكل لواء على حدة[٢٩].

ويبدو ان الشيخ كاشف الغطاء أراد من هذا البيان قيام الحكومة العراقية بتنفيذ بعض مطاليب الشعب مقابل تهدئة الوضع في مناطق الفرات الأوسط.

وفي خضم الوضع غير المستقر فوض رؤساء العشائر في منطقة الفرات الأوسط والرميثة الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء لطلب الإصلاح لأوضاع الشعب خاصة في منطقة الفرات الأوسط، فاصدر بياناً في ٢٦ اذار ١٩٣٥، جاء فيه:

" حيث ان زعماء قبائل الفرات... رفعوا الينا مطاليبهم وعرفونا برغائبهم... كي تعرض على المراجع العالية ويجري ايجابها... فالواجب من اجل ذلك المحافظة على الامن وعدم القيام بأية حركة يخشى منها اختلال النظام وانحلال الامن حتى تجري المفاوضات في جو هادئ وننتظر ماذا تسفر عنه المطالبات من النتائج ويكون العمل حينئذ بما تقتضيه الحالة... كما ان من الواجب المحتم على كل فرد من افراد الامة زعماء وغيرهم قطع كل صفة لهم مع الأحزاب وعدم الارتباط بكل حزب كان لان الحزبية هي منبع كل فتنة ومقام كل بلاء ومحنة ومبعث كل شقاء... وأجرت الويلات على هذه الامة البائسة... الأحزاب مطية يركبها شياطين معدودون فيسيرون بها الى مقاصدهم الشخصية ومنافعهم الذاتية..."[٣٠].

استاء ياسين الهاشمي رئيس الوزراء من اصدار هذا البيان وأوعز الى وزارة الداخلية بإجراء التحقيقات اللازمة عن المطبعة التي طبعت البيان المذكور وعن جنسية صاحبها والصلاحية التي تخوله طبع مثل هذا البيان، وبيان نتائج التحقيق بالسرعة الممكنة[٣١].

قام بعض من أفراد عشيرة الظوالم والاعاجيب والبو جياش في مدينة الرميثة، على اثر بيان الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، بالتجمهر وإعلان معارضتهم للحكومة [٣٢]، وقد

امتنع زعمائهم من التردد ومراجعة الحكومة المحلية، وقد اتهم متصرف لواء الديوانية الشيخ أحمد أسد الله بانه قام بمنعهم من المراجعة، وفي الوقت نفسه ذهب الشيخ أحمد أسد الله الى مدينة النجف الاشرف لعرض مشاكل المدينة على الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء وأخذ التعليمات منه ونقلها الى أهالي الرميثة(٣٣).

أشار متصرف لواء الديوانية في تقريره اليومي الى وزير الداخلية في ٢٨ اذار ١٩٣٥، ان الحالة غير مستقرة في مدينة الرميثة، فقد قام عدد من عشائر الظوالم والبو جياش وبني زريج بإشعال المشاعل ليلة ٢٦ اذار ١٩٣٥، وقد أخبر مأمور مركز الرميثة بان المشاعل قد اشتعلت عند بني زريج والاعاجيب، وبعد استفسار مأمور الشرطة من الشيخ خوام عبد العباس(٣٤) عن ذلك اعلمه بان لا يعلم شيء عن المشاعل رغم عدم ارتياحه من الحكومة القائمة آنذاك، وقد قام الشيخ عجه الدللي بقيادة حوالي (١٠٠) شخص مسلح من أهالي الرميثة وذهبوا الى الشيخ محمود الساجت وكانوا يطلقون الاهازيج والهوسات على الطريق العام، وكانت حجة ذهابهم لفض نزاعاً ما بين افراد المنطقة حسب قولهم (٣٥).

طلب الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء من عبد الواحد الحاج سكر في ٣١ اذار ١٩٣٥ التوقيع على ميثاق الشعب، فأجابه عبد الواحد بان يؤجل التوقيع الى حين ذهابه الى بغداد للمداولة مع بعض مؤيديه، وذلك تخلصاً من توقيع الميثاق، في حين قام رؤساء العشائر المعارضين لعبد الواحد الحاج سكر بتوقيع الميثاق، وتعهدوا للشيخ كاشف الغطاء ان يسيروا وفق رغبته وارادته(٣٦).

أرسل الشيخ أحمد أسد الله رسالة الى الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء في ٤ نيسان ١٩٣٥، أشار فيها الى قيامه بدعوة عدد من رؤساء العشائر في مدينة الرميثة لزيارة مدينة النجف الاشرف ولقائهم بالشيخ كاشف الغطاء، وكان من بينهم خوام عبد العباس ودلي الراضي وكواك المجيد وموسى الشياع وعناد الحجيل وبريد الحجيل ومطلك الجياد، وطلب الشيخ أحمد من الشيخ كاشف الغطاء تبليغ رؤساء العشائر بعدم الاصغاء الى سواه في الرميثة، من أجل التخلص من أصحاب الغايات السياسية والتأثير عليهم(٣٧).

قام الشيخ خوام عبد العباس وعدد من رؤساء عشائر الرميثة بزيارة مدينة النجف الاشرف في ٦ نيسان ١٩٣٥ ولقاء الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، وتعهدوا بان يسيروا

وفق رغبته وارادته، وطلب منهم التوقيع على ميثاق الشعب وان يسيروا بمقتضاه من أجل الحصول على حقوقهم المشروعة، والالتزام بكافة توصياته، وقد أطلع منهم على الأوضاع الراهنة في مدينة الرميثة(٣٨).

وقام قائد القوة الجوية بزيارة الديوانية للاستطلاع عن القاعدة الجوية فيها والمذاكرة مع متصرف اللواء بشان الترتيبات الواجب اتخاذها للقصف الجوي وتعيين الأهداف المراد قصفها وانذار الثوار قبل الشروع بالقصف، والقيام بغلق الطرق المؤدية الى الرميثة من قبل الجيش والشرطة والعشائر الموالية للحكومة، واقترح وزير الدفاع على اشراك العشائر في الحركات الفعلية ضد المنتفضين من أهالي الرميثة(٣٩).

ويبدو ان وزير الدفاع أراد في اشراكه القبائل الموالية للحكومة في الحركات الفعلية لئلا تتسرب دعوة الثوار الى القبائل المجاورة وتجعلهم في موقف مريب، الامر الذي قد يحملهم الى شد أزر الثوار وعرقلة طرق المواصلات العسكرية.

المبحث الثالث

اندلاع الحركة في الرميثة وردود فعل الحكومة

اتخذت الحكومة قراراً بتسفير الشيخ أحمد اسد الله في الساعة الخامسة من صباح يوم ٧ ايار ١٩٣٥ وبحضور قائمقام قضاء السماوة ومدير ناحية الرميثة، وقامت بأخذ التدابير اللازمة بتعجيل تسفيره الى الحدود الإيرانية، وكان لهذا الاجراء أثر سيء في نفوس أبناء العشائر في الرميثة، وبعد تسريب خبر التسفير قامت العشائر القريبة من الرميثة (البو جياش والظوالم والبو حسان وبني زريج والخزاعل) بالتجمع حتى مساء ذلك اليوم وتم اشعال المشاعل وأحاطوا بالمدينة، وبعد منتصف الليل قطعت العشائر الأسلاك بكاملها سواء كانت تخص سكة الحديد أو التلفون، وتم محاصرة دار الحكومة في الرميثة ونهب محطتها واغراق طريق مرور السيارات في شمال مدينة الرميثة (٤٠)، ونلحظ ان الحكومة اعتقلت الشيخ أسد الله في وقت الفجر لان أغلب الناس لم يستيقظوا بعد من النوم، وان أسواق وشوارع المدينة خالية من المارة.

وصلت ثلاث طائرات استطلاع في الساعة الثامنة من صباح اليوم التالي ٨ ايار ١٩٣٥

لمدينة الرميثة والمناطق المحيطة بها، وتم مشاهدة أفراد العشائر على سطح دار الحكومة، فضلاً عن وجود تجمعات لأفراد العشائر داخل وخارج مدينة الرميثة، وقد انقطع الاتصال مع دار الحكومة في الرميثة والذي يحرسه نحو (١٠٠) شرطي ومفوض واحد وعلى رأسهم مدير ناحية الرميثة، وقد استولى المحتجين على اسطبل دار الحكومة ودار مدير الناحية والمستوصف ولم يستطيعوا السيطرة على دار الحكومة لدفاع الشرطة عنها مع وجود العتاد والارزاق الكافية لهم، وقامت الحكومة بإرسال لاسلكي الشرطة من الناصرية الى السماوة ونصب فيها، وارسال (١٠٠) شرطي كتعزيزات الى محطة الطابو قرب الرميثة وبانتظار الأوامر[٤١] .

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٩ أيار ١٩٣٥، اسقاط الجنسية العراقية عن الشيخ أحمد أسد الله بتهمة " **الاتيان بأعمال تعد خطراً على أمن الدولة وسلامتها** "بموجب المادة الأولى من مرسوم اسقاط الجنسية العراقية رقم (٦٢) لسنة ١٩٣٢، وقد صادق الملك غازي على اسقاط الجنسية مما زاد من استياء أهالي مدينة الرميثة [٤٢].

وقد اتخذ رشيد عالي الكيلاني وزير الداخلية قرارا بتوجيه إنذار الى افراد العشائر المنتفضة في الرميثة بالانسحاب من المدينة خلال (٢٤) ساعة والعودة الى منازلهم وان يخلدوا الى الهدوء ويرجعوا الى أعمالهم الاعتيادية وان يقدموا الطاعة الى الحكومة، وبعدها سيتم استعمال القوة لتفريقهم، وقد وزع الإنذار عن طريق الطائرات في يوم ٩ أيار ١٩٣٥[٤٣]، وفي اليوم التالي أصدرت الحكومة انذارها النهائي في مدينة الرميثة، وقد جاء في نص الإنذار: " **بما ان مدة الإنذار الأول قد انتهت ولم تحصل الاطاعة المطلوبة فقد قررت الحكومة استعمال القوة فعلاً ضد المتمردين وستبدأ بالضرب بالطائرات حالاً وعليه تطلب الحكومة من العشائر المتمردة عزل الأبرياء من النساء والأطفال والعجزة الى محل آخر لئلا يصيبهم أذى** "[٤٤].

ارسل جعفر العسكري وزير الدفاع كتاب الى رئيس الوزراء في ٩ أيار ١٩٣٥، حول أعداد القوات المقتضية للقضاء على "**حركة العصيان في منطقة الرميثة** " بحسب تعبيره، وقد اتخذ الترتيبات اللازمة بان يتولى أمير اللواء بكر صدقي آمرية منطقة الفرات وسيكون مقره في الديوانية لقيادة الحركات، وتكون القوات المحتشدة في البصرة والسماوة والديوانية تحت امرته، وقد قسم قوته البرية الى رتلين، الاول يتولى قيادته الزعيم عبد الحميد الشالجي، اما

الثاني فكان بقيادة الزعيم فهمي، وقد تم تحشيد قوات إضافية في منطقة الفرات علاوة على القوات المرابطة في الديوانية والحلة، منها: الفوج الثاني في السماوة والفوج الثالث في الديوانية وارسال الفوج الأول من الحلة الى الديوانية ويحل محله الفوج الرابع عشر، وتهيئة الفوج العاشر في البصرة بالسيارات عند الحاجة، وارسال فصيلان من سرية الرشاشات الالية من الكوت الى السماوة والديوانية [٤٥].

وقد ذكر متصرف لواء الديوانية في تقريره الى وزير الداخلية في مساء ٩ أيار ١٩٣٥ الى ان شهود عيان أشاروا الى ان طائرة انجليزية قد ظهرت في نفس اليوم تحلق فوق شمال الرميثة بمستوى واطئ لغرض الاستطلاع على سكة القطار التابعة لبريطانيا، وقد تعرضت لنيران أفراد عشائر الظوالم والبو حسان وبني زريج ظناً منهم انها جاءت لقصفهم، الامر الذي أدى الى اسقاطها وقتل طياريها وتم احتراق الطائرة [٤٦].

قرر وزير الداخلية بضرورة اجراء القصف الجوي على العشائر الثائرة بعد انتهاء مدة الإنذار القانوني في الساعة الخامسة من صباح يوم الجمعة الموافق ١٠ أيار ١٩٣٥، إذ أرسل كتاباً سرياً الى متصرف لواء الديوانية في مساء ١٠ أيار ١٩٣٥ بالشأن ذاته [٤٧]، وقد ألقت الطائرات (٤٨) قنبرة من حمولة (٢٠) رطل للقنبرة الواحدة صباح يوم ١١ أيار ١٩٣٥، وقد شمل القصف منزل الشيخ خوام عبد العباس، ومكائن الشيخ خوام على الضفة اليسرى لنهر الفرات، ومنازل البو حسان جنوب وجنوب شرق المدينة، فضلاً عن تجمعات لأفراد العشائر في الجهة الشرقية والجهة الشمالية لمدينة الرميثة [٤٨].

على الرغم من القصف الجوي على تجمعات العشائر فقد أشار تقرير متصرف لواء الديوانية الى وزير الداخلية في ١٠ أيار ١٩٣٥ الى وجود تجمعات أخرى حول مدينة الرميثة ، فقد شوهد وجود (٢٠) شخص على بعد (٥) كليو متر على سكة القطار شمال المدينة، وشوهد حوالي (٢٠٠) شخص متجمعين في بيت من شعر من رجال بني زريج والبو جياش في شرق مدينة الرميثة، وهناك تجمع من عشرة اشخاص شمال المدينة، فضلاً عن تجمعات في مناطق متفرقة حول المدينة، لذلك قررت الحكومة استعمال القوة ضد تلك العشائر والتجمعات[٤٩].

شكلت قوة من عشائر بني زريج والظوالم والخزاعل والبوحسان، وحاصرت سراي

الحكومة في الرميثة، وقد واجه السراي يوم ١٠ أيار ١٩٣٥ مضايقة شديدة، حيث تم الهجوم عليه من قبل القوة العشائرية، لكن القوات المرابطة بالسراي استطاعت ان تصد الهجوم، وقام معاون مدير شرطة الرميثة بأن يوصل رسالة الى مديرية شرطة لواء الديوانية، طلب فيها ارسال تعزيزات من السلاح والارزاق الى القوة المحاصرة بالسراي، فقامت المديرية بإرسال الارزاق لهم بواسطة الطائرات، وأمر اللواء بكر صدقي آمر القوات العسكرية برمي الارزاق والعتاد من الجو كمواد احتياطية للقوة المحاصرة في السراي [٥٠].

استمر اطلاق النار على السراي في الرميثة من كل الجهات وصارت العشائر تضرب بجموعها نحوه، وقد اتخذت من المستشفى ودار الطبيب استحكامات لهم، فضلاً عن تجمع عدد من العشائر في البستان الواقع في الجهة الشرقية الملاصق للسراي وان تقربهم صار يزداد رغم مقابلة الشرطة لهم بالرصاص، وقد تم قتل شرطي من مراتب القوة السيارة بطلقة نارية من رصاص العشائر، علما ان جبهات السراي الثلاثة الشمالية والغربية والجنوبية سيطرت عليها قوة العشائر، بعد ان اتخذت من المسافر خانة وكراج السيارات المشرف على السراي مقراً لهما، وقد قامت قوة العشائر بإسقاط طائرة أخرى أدى الى احتراقها ومقتل طيارها، وقد استعانت القوة السيارة من الشرطة بالأرزاق الاحتياطية الموجودة في دار الحكومة في الرميثة لعدم وجود أرزاق لديهم وكذلك الموظفين الذين التجأوا الى دار الحكومة [٥١]، ونتيجة للقصف الواقع بالطائرات مساء يوم ١١ أيار ١٩٣٥، قام الحاج صلال الموح رئيس عشيرة الغانم في قضاء عفك بإمداد الشيخ خوام عبد العباس بالأسلحة والاعتدة وتحريض العشائر في لواء الديوانية للوقوف معه ومقاطعة حكومة قضاء السماوة، وقد تجمعت عشائر بني حجيم والظوالم وغيرهم استعداداً لمواجهة القوات التي توجهت الى الرميثة [٥٢].

وفي خضم هذه الاحداث، أرسل الشيخ خوام عبد العباس رسالة الى الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء يوم ١١ أيار ١٩٣٥ أشار فيها الى ان الوزارة الهاشمية وغيرها من الوزارات غايتها خلق الفتن بين المسلمين، وان سبب قيامنا ليس لمصالح شخصية بل رأينا حقوقنا تهضم من قبل الانجليز واعوانهم، ثم طلب من الشيخ كاشف الغطاء ان كان لديه رأي آخر فهم ملتزمون به ولا يخرجون عن طاعته، وأوضح له بان الحكومة وبخديعة اعتقلت الشيخ أحمد أسد الله وعلى حين غفلة من الناس، ولما شاع الخبر عند العشائر

تجمعوا مساء ذلك اليوم وهجموا على سراي الحكومة واخذوا محطة القطار، **" ونحن الان مستعدين للحرب وفي أتم الاتحاد بين العشائر، واننا ما تحركنا حتى تم الاعتداء علينا "** بحسب تعبيره (٥٣).

ونظرا لتداعيات الموقف في مدينة الرميثة وما عرضه وزير الدفاع جعفر العسكري وقرره مجلس الوزراء، وبعد الاطلاع على المادة (١٢٠) من القانون الأساسي، أصدر الملك غازي الإرادة الملكية رقم (١٦٩) في ١١ أيار ١٩٣٥، بإعلان الاحكام العرفية على ناحية الرميثة وعلى المحلات المجاورة لها التي يعلن قائد القوات العسكرية المرابطة في لواء الديوانية عن انها تابعة للحركات العسكرية الى أن يعاد الامن الى نصابه في لواء الديوانية بكامله، وعلى وزير الدفاع تنفيذ هذه الإرادة(٥٤).

وفي اليوم نفسه، تحركت ستة طائرات من طراز (او اكس) في ١١ أيار ١٩٣٥، ثلاث منها للقصف الجوي، والثلاثة الأخرى قامت بمظاهرة حربية فوق مدينة الرميثة، وابتدأ القصف على منزل الشيخ خوام عبد العباس بتسع قنابل ووجهت قنابل متفرقة في منطقته بنحو (٥) أميال شرق الرميثة، وثلاثة قنابل في جنوب غرب الرميثة، وقنبلتين شمال غرب الرميثة بميلين وقنابل متفرقة أخرى على مكائن الشيخ خوام في جنوب شرق مدينة الحمزة، ثم أعادت قصف دار الشيخ خوام بثلاث قنابل أخرى، وتفرقت التجمعات في منطقة الرميثة ولم تشاهد الطائرات بيت الشعر الكبير والتجمعات التي كانت حوله (٥٥).

ويبدو ان الشيخ خوام قد علم بالقصف فقام بنقل بيت الشعر الكبير واخفاؤه والرحيل عن المنطقة.

أدت نتائج الغارة الى مقتل ستة رجال وثلاث نساء، وجرح ثلاثة رجال وامرأة، وتدمير عدد من المكائن الزراعية، وهدم مضيف الشيخ خوام عبد العباس، فضلاً عن مقتل أعداد من الماشية والخيول، وبقيت حامية الرميثة محاصرة من قبل العشائر، وقد أشار متصرف لواء الديوانية في تقريره الى وزير الداخلية الى ان سراكيل آل زريج قاموا بالتجمع ومقابلة الشيخ خوام عبد العباس، وطلبوا منه تخليصهم من هذه الورطة وإلا يتركوه وشأنه، الا ان الشيخ خوام أفهمهم ان العشائر تقف الى جانبه، وان الحكومة ستستجيب لمطالبه، علما الشيخ خوام قد أخلى داره وأرسل عياله الى شط خنجر(٥٦).

مما تقدم يمكننا القول ان متصرف لواء الديوانية أراد ان ينقل صورة الى وزير الداخلية عن تحسن الوضع في الرميثة، وان السراكيل وأهالي الرميثة بدأوا يتفرقوا عن الشيخ خوام، ظناً منه بانه يقدم صورة حسنة لتصرفاته كمسؤول عن اللواء وان الوضع بات تحت سيطرته، في حين ان العشائر كانت اكثر تماسكاً خاصة بعد مقتل عدد من أهالي المدينة نتيجة القصف الجوي، فضلاً عن التزام رؤساء العشائر في الرميثة فيما بينهم ودعم عشائر باقي المدن لهم.

وفي اليوم التالي كررت الطائرات غاراتها مرة أخرى على مدينة الرميثة، واستمر القصف لمدة أربع ساعات من القصف الجوي واسفر القصف عن سقوط احدى القنابل المرمية على دار الشيخ خوام ولكنها لم تنفجر، والثانية ثقبت سقف احدى غرف داره فقط، وجرح أحد أتباع الشيخ خوام وقتلت امرأة، وكسرت مضخة الماء وجرحت أربعة اشخاص في مكائن الشيخ خوام، أما رجال الشيخ خوام (بني زريج) في الجانب الايسر فقد اتجه أغلبهم نحو شط خنجر في الجانب الجنوبي الشرقي للرميثة والقسم الباقي انتشروا في البساتين المجاورة للرميثة، وانسحب القسم الاخر الى داخل المكائن الزراعية وهذا كله في الساحل الايسر، أما في الساحل الأيمن فقد انتشر رجال عشائر الظوالم والخزاعل والبو حسان في البساتين والطرق الضيقة [٥٧].

طلب متصرف لواء الديوانية من وزير الداخلية في ١٢ أيار ١٩٣٥ بإرسال تعزيزات عسكرية بصورة عاجلة الى الرميثة " **لتأديب العشائر،لان العشائر قامت بإحراق سوق الرميثة وبعض الخانات، ونهبوا دائرة الاستهلاك واثاث بعض الموظفين الحكوميين والشرطة، واستمروا على النهب والسلب والتعدي**" بحسب تعبيره ، وأكد على عدم تأخير مجيء القوة العسكرية أكثر من المدة الماضية، لان ذلك التأخير سوف يؤدي الى زيادة أعداد العشائر المعارضة في كل قضاء الرميثة، " **وتكون النتيجة مؤسفة وغير محمودة** " على حد تعبيره، وطالب المتصرف في الوقت نفسه بقصف قصر الشيخ خوام عبد العباس بالقنابل وضرب كافة المكائن الزراعية التابعة له[٥٨].

ويبدو ان متصرف لواء الديوانية أراد ان ينقل صورة الى وزير الداخلية بأن عشائر الرميثة هم نفر خارج عن القانون وغايتهم النهب والسلب وتعطيل عمل الدولة وارباك الوضع في مدينة الرميثة والضغط على الحكومة لتنفيذ رغباتهم.

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٣ أيار ١٩٣٥ على توقيف تنفيذ أحكام بعض القوانين في المناطق التي أعلنت فيها الاحكام العرفية، بناء على اقتراح وزير الداخلية ووكيل وزير العدلية ووزير الدفاع، وتم توقيف تنفيذ قانون أصول المحاكمات الجزائية وقانون إدارة الالوية وقوانين الجمعيات والاجتماعات والتجمعات وقانون دعاوى العشائر وقانون المطبوعات وقانون انضباط موظفي الدولة وقانون الخدمة المدنية وقانون القضاة والحكام والقوانين الأخرى بقدر ما لها من المساس حسبما يرى قائد القوات العسكرية المرابطة في لواء الديوانية عند القيام بالإجراءات والمحاكمات التي تتطلبها الإدارة العرفية والعسكرية في المناطق المنوه عنها في الإرادة الملكية المرقمة (١٦٩) والمؤرخة في ١١ أيار ١٩٣٥ [٥٩].

ونلحظ ان مجلس الوزراء باتخاذه هذه القرارات أراد ان يعطي صلاحيات أكثر الى قائد القوات العسكرية المرابطة في لواء الديوانية، للضغط على عشائر الرميثة والمناطق المحيطة بها، ظناً منه الاستجابة لنداءات الحكومة بترك الاعمال المسلحة من قبل العشائر والتخلي عن حركتهم.

بقيت حامية الرميثة على وضعها وموقفها ثابت ورجال الشرطة متحصنين في دار الحكومة وقد شكت من قلة السكائر والتبغ، وبقي الظوالم وقسم من البو حسان مرابطين في شمال غرب الرميثة في الستة كيلومترات على السكة الحديدية وجوارها، وقد توقف قصف الطائرات ليومين بمناسبة هطول الامطار، قد أحيا الثوار بعض الآمال للتشجع وترتيب أمورهم، الامر الذي أدى بالحكومة الى اصدار الأوامر للطائرات لقصفهم، وتم قصفهم بطائرتين[٦٠].

تقدم الجيش نحو القلعة المطلة على النهر والتي تحصن فيها الشيخ خوام وقتل (٢٠) شخص من جماعته كان من بينهم اخوه نجم الذي بقي لتغطية انسحابهم من القلعة، وقد أصيب خوام في هذه المعركة وحاول عبور النهر ولكنه وقع في الفخ على الضفة الثانية من النهر وتم اسره [٦١]، ثم تحركت القوات العسكرية المحتشدة واستطاعت دخول مدينة الرميثة في ١٧ أيار ١٩٣٥، وقامت بألقاء القبض على عدد كبير من القائمين بالحركة، واصدر اللواء بكر صدقي أوامره بحرق مزارع المشاركين بالحركة وقتل اسراهم ومعاملة أهالي المدينة بمنتهى القسوة [٦٢]، ثم أحيل الشيخ خوام الى المجلس العرفي العسكري وحكم عليه

بالأشغال الشاقة مدى الحياة وصودرت جميع أمواله المنقولة وجرد من الأراضي الاميرية الموجودة في حوزته والتي لم يتم تحويل ملكيتها اليه [٦٣].

ارسل جعفر العسكري وزير الدفاع برسالة الى رئيس الوزراء في ٢٠ أيار ١٩٣٥ أشار فيه الى الخسائر والاضرار المادية في التجهيزات وغيرها التي تكبدها رجال مقر قوة الفرات ورجال القوة الجوية الملكية العراقية الذين اشتركوا في الحركات في الرميثة[٦٤]، وطلب من رئاسة مجلس الوزراء في ٢٠ ايار ١٩٣٥ منح مكافأة نقدية تعادل راتب شهر واحد الى منتسبي مقر قوة الفرات ورجال القوة الجوية الملكية العراقية الذين اشتركوا في الحركات العسكرية نحو الرميثة من ضباط وضباط صف ومراتب اخرى، وبدوره وافق مجلس الوزراء على منح المكافأة في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢١ ايار ١٩٣٥ [٦٥]، وقد صادق جلالة الملك غازي على تلك المكافأة بموجب كتاب ديوان البلاط الملكي المرقم (٤٢٧) بتاريخ ٢٢ أيار ١٩٣٥ [٦٦].

أعلن اللواء بكر صدقي آمر قوة الفرات العسكرية في ٢١ ايار ١٩٣٥، أن منطقة قضاء السماوة وملحقاتها أصبحت تابعة للحركات العسكرية وداخلة ضمن المنطقة المعلنة فيها الاحكام العرفية، استناداً الى الإرادة الملكية المرقمة ١٦٩ والمؤرخة في ٨ أيار ١٩٣٥ [٦٧]، وفي اليوم التالي أكد متصرف لواء الديوانية، باكتمال طريق السيارات ومد الخطوط التلفونية والبرق بين مدينتي السماوة والرميثة، وأصبح من مقدور القطار السير الى مدينتي السماوة والبصرة بكل سهولة ويسر [٦٨].

وطلب متصرف لواء الديوانية من وزير الداخلية في ٢١ أيار ١٩٣٥ منح الموظفين والمستخدمين مكافأة بعد ان حوصروا من قبل ثوار العشائر مع الشرطة في دار الحكومة في الرميثة وقاموا بالدفاع مع الشرطة عن دار الحكومة، وطلب ان تكون قيمة المكافأة تعادل راتب شهر واحد بعد التوسط لدى وزير المالية لصرفها [٦٩].

أرسل الشيخ عبد الكريم الجزائري رسالة الى الملك غازي في ٢٤ ايار ١٩٣٥ طلب فيها العفو عن الشيخ خوام رئيس عشيرة بني زريج في الرميثة وقد جاء في نصها: "**... بعد تقديم السلام ... ان العرش الهاشمي هو منية الجميع وجميع الآمال معقودة عليه كما ان عموم العراقيين يستظلون بظله وينظرون مقام جلالتكم مقام ابوهم فبناء على ذلك ان هذه**

الزوبعة الاخيرة التي صدرت مع كمال الاسف لم يكن فيها سوء قصد الى العرش وقد انجلت عن وقوع بعض الشخصيات كالشيخ خوام رئيس عشيرة بني زريج من الرميثة في قبضة الحكومة وحيث ان وقوفنا في جميع الحوادث وقوف اصلاح نرى من المناسب بمقام أبوتكم صدور العفو عن تقصيرات خوام فان ذلك بنظرنا القاصر أنسب بالمقام وادعى للطمأنينة الدائمة وأملنا بعطفكم ولطفكم ان تنظروا لمعروضاتنا هذه بعين القبول فانا ما كتبنا وعرضنا الا بداعي المصلحة العامة واخلاصنا للعرش..."(٧٠).

وتضامناً مع الشيخ الجزائري أرسل الشيخ عبد الرضا الشيخ راضي رسالة الى الملك غازي في ٢٤ أيار ١٩٣٥، طلب منه العفو عن الشيخ خوام واصحابه وقد جاء في نصها: "... **ان من بواعث الأسف الشديد وقوع الحوادث السيئة التي حدثت أخيراً في الرميثة... ونحن حبا للمصلحة العامة وحرصاً على إعادة الأمن الى نصابه نأمل من جلالتكم اصدار أمركم المطاع بالعفو العام ليرتفع ما يساور نفوس الجميع من الرعب الذي اوجب تباعد بعض الاهلين عن الحكومة وبالأخص عن خوام رئيس عشيرة بني زريج الذي اصبح معتقلا في قبضة الحكومة واني اعتقد انه لم يفعل ما فعله عن سوء نية مع العرش الهاشمي كيف وهو من المتمسكين بولائه ولكن التقارير اوجبت ان يكون مصيره الى ما هو فيه الان..."** (٧١).

وقد ارسل الشيخ جواد نجل الشيخ صاحب الجواهر رسالة الى رستم حيدر رئيس الديوان الملكي في ٢٤ أيار ١٩٣٥، وضح فيها عن استياءه عن الحركات التي وقعت في منطقة الفرات الأوسط والتي جرت الويلات على العقلاء والمصلحين لاسيما في منطقة الرميثة، وتمنى انتهاءها لأنها اشغلت الحكومة عن قيامها بالإصلاحات الداخلية، وطلب منه السعي الى اصدار العفو العام لاسيما عن رؤساء العشائر في الرميثة وغيرها كالشيخ خوام رئيس عشيرة ال زريج في الرميثة وهو الاوفق والاصلح(٧٢).

أجاب رستم حيدر رئيس الديوان الملكي برسالة للشيخ صاحب الجواهر في ٢٧ أيار ١٩٣٥، بانه عرض رسالته على جلالة الملك غازي الذي تلقى ما جاء بالرسالة" **بالعاطفة الحسنة واعارة النتائج التي تئتت عن الحالة الراهنة ما تستحق من اعتبار** " بحسب تعبيره(٧٣)، وبعد تلك الوساطات التي قام بها العلماء للشيخ خوام عبد العباس ومطالبة بعض رؤساء عشائر الفرات الاوسط، ألغي الحكم بالسجن المؤبد والاشغال الشاقة

واستبدل بالنفي الى مدينة حلبجة شمال العراق، وفي ٧ ايلول ١٩٣٥ صدر عفواً عن الشيخ خوام ومن معه من المنفيين، وعاد الشيخ الى مدينة الرميثة [٧٤].

الخاتمة والاستنتاجات:ـ

يخلص الباحث في نهاية هذه الدراسة المركزة الى الاستنتاجات التالية:

- تعد الحركة العشائرية التي شهدتها مدينة الرميثة في أيار عام ١٩٣٥ صورة معبرة من صور الانقسامات العشائرية التي ظهرت بسبب حالة الانقسام السياسي التي شهدها العراق أيام الحكم الملكي، ومحور هذه الحركة تمثل في اظهار بعض زعماء العشائر تمسكهم بمصالحهم الشخصية التي رغبوا في تحقيقها من خلال موقفهم المساند لهذا الطرف السياسي أو ذاك على حساب مصالح المجتمع العراقي برمته، وبدا ذلك واضحاً من خلال ما قام به عبد الواحد الحاج سكر ومحسن أبو طبيخ في مناصرتهم لحكومة ياسين الهاشمي في ضرب مدينة الرميثة.
- بزوغ نجم الشيخ خوام عبد العباس رئيس عشيرة آل زريج الذي يمكن عده المحرك الأساس والقائد لحركة العشائر في الرميثة لما يملكه من زعامة قبلية وروح وطنية معارضة للحكومات، فضلاً عن تأييد علماء الدين في النجف الاشرف له بعد لقاءه بهم.
- ارتقى الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء الى مستوى القائد البارز في حركة عشائر الفرات الأوسط بشكل عام، وأحد المحركات الأساسية للحركة الوطنية من خلال مكانته السامية ونفوذه الديني بوصفه مرجعاً للتقليد، وقد دعا مريديه من زعماء العشائر الى التحلي بالمسؤولية والنزاهة وترك العمل الحزبي.
- انصراف الجيش العراقي عن مهامه الحقيقية في حماية سيادة البلاد والحفاظ على وحدة الشعب، الى اقحامه بالسياسة والدفاع عن الأحزاب السياسية.
- لم تستطع الحكومة إخفاء الحوادث التي وقعت في منطقة الفرات الأوسط، ومنها الحركة العشائرية في الرميثة، او محاولة التقليل من شأنها، بل انتقلت اخبار هذه الحوادث الى مختلف المناطق بواسطة الزوار أثر عودتهم من زيارة العتبات المقدسة

في مدن الكاظمية المقدسة وكربلاء المقدسة والنجف الاشرف، مما ولد جواً من حالة اضطراب الأفكار العامة وارتباكها، وهذا ساعد البعض على المضي في اطلاق الدعايات المسيئة ضد الحكومة، فمنهم من كان يهدف من وراء ذلك تقوية الأحزاب المعارضة للحكومة، ومنهم من كان يقصد اثارة القلاقل للحصول على أموال وممتلكات الغير ونهبها.

هوامش البحث

(١) كان من بين ابرز رؤساء القبائل المؤيدة لعلي جودت الايوبي كل من: علوان الحاج سعدون شيخ بني حسن وداخل الشعلان شيخ ال ابراهيم ومرزوك العواد شيخ العوابد ورايح العطية شيخ الحميدات، فيما كان الشيخ عبد الواحد الحاج سكر شيخ ال فتلة والسيد محسن ابو طبيخ شيخ عشيرة البوطبيخ وعلوان الياسري من المؤيدين لياسين الهاشمي. انظر: د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الغارات والتمرد ، رقم الملفة ١١١٥، كتاب وزارة الداخلية الى سكرتارية مجلس الوزراء المرقم ٤٩٠، بتاريخ ٢٦ اذار ١٩٣٥، ص ١١٢.

(٢) الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء (١٨٧٦- ١٩٥٤): ولد في النجف الأشرف عام ١٨٧٦، وبعد بلوغه العاشرة من العمر بدأ بدراسة مقدمات العلوم من نحو وصرف ومنطق، ثم انتقل إلى مرحلة السطوح فدرس الفقه وأصوله، كان من أبرز أساتذته الملا محمد كاظم الآخوند، والسيد محمد كاظم اليزدي، والشيخ محمد باقر الأصفهاني، دعا إلى الإصلاح والتجديد في المجتمع الإسلامي، من آثاره: "الدين والإسلام والدعوة الإسلامية"، و "أصل الشيعة وأصولها"، توفي في مصيف كرند في التاسع عشر من تموز عام ١٩٤٥، ونقل جثمانه إلى النجف الأشرف ليوارى الثرى في مقبرته. للتفاصيل انظر: حيدر نزار عطية، الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء ودوره الوطني والقومي، (النجف الأشرف: زيد للنشر، ٢٠٠٧).

(٣) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الغارات والتمرد ، رقم الملفة ١١١٥، نص الفتوى الصادرة من الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء حول مطاليب شيوخ الفرات الاوسط، بتاريخ ٢٦ اذار ١٩٣٥، ص٧٦؛ كتاب متصرفية لواء الديوانية الى وزارة الداخلية المرقم ٤٧٣، بتاريخ ١٤ اذار ١٩٣٥، ص ١٧٩.

(٤) للتفاصيل عن تشكيل الوزارات في العهد الملكي انظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ط٧، (بغداد: دار الشؤون الثقافية، ١٩٧٥)، ج٤.

(٥) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الغارات والتمرد ، رقم الملفة ١١١٥، نص المنشور المعلق على جدران مدينة النجف الاشرف، بتاريخ ١٩ اذار ١٩٣٥، ص١٦٠.

(٦) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الغارات والتمرد ، رقم الملفة ١١١٥، تقرير مدير شرطة لواء الديوانية، بتاريخ ٢١ اذار ١٩٣٥، ص١٧٠.

(٧) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الغارات والتمرد ، رقم الملفة ١١١٥، كتاب متصرف لواء الديوانية الى وزير الداخلية المرقم ٥٨١ ، بتاريخ ٢٩ اذار ١٩٣٥، ص ٢٧.

(٨) قام عدد من أهالي الكاظمية المقدسة في منتصف ليلة ٢٢-٢٣ اذار ١٩٣٥ بتنظيم مضبطة احتجاج الى وزارة الداخلية بسبب قيام البلدية ببناء دائرة البرق والبريد على ارض المقبرة القديمة للشيعة، وفي الساعة التاسعة صباحاً خرجت مظاهرة من الصحن الكاظمي واتجهت الى دائرة البرق والبريد التي كانت قيد الانشاء، واخذ المتظاهرون بهدم الدائرة المذكورة، وقاموا بإشعال النار بمواد البناء الموجودة فيها، وحاول افراد الشرطة تفريق المتظاهرين، ولكنهم انسحبوا الى السراي بسبب كثرة عدد المتظاهرين، وحضر مدير شرطة لواء بغداد ومعه قوة من الشرطة وحاول اقناع المتظاهرين بالعودة الى أعمالهم، لكنهم ردوا عليه بالحجارة، مما أدى قيام مدير الشرطة بإصدار أوامره بالهجوم على المتظاهرين والاشتباك معهم واستطاعت تفريقهم، واسفرت الاشتباكات عن مقتل شرطي واحد واصابة اخرين، فضلاً عن مقتل (١١) من المتظاهرين وجرح (٥) اخرين. للتفاصيل انظر: د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الغارات والتمرد ، رقم الملفة ١١١٥، كتاب قائمقام الكاظمية الى حاكم تحقيق منطقة الكرخ المرقم ١٥٨٧، بتاريخ ٢٦ اذار ١٩٣٥، ص٣- ٦؛ كتاب قائمقام الكاظمية السري الى متصرف لواء بغداد المرقم ٣١٠، بتاريخ ٢٤ اذار ١٩٣٥، ص٤١- ٤٣.

(٩) وهم: (مجبل ال فرعون) شيخ ال فتلة في المشخاب، و (عبد السادة ال حسين) شيخ ال فتلة في الشامية، و(شعلان العطية والحاج سعدون) من شيوخ الاكرع و(محمد العبطان وداخل الشعلان) من شيوخ الخزاعل في الديوانية، و(عمران الجياد وشلتاغ الجمالي) من شيوخ عشيرة الحميدات في الديوانية، و(شهيد الحاج جواد) شيخ عشيرة الكرد في الديوانية، و(الحاج حسن اللهيمص وعبود اللهيمص وخلف الحسن والحاج سماوي الجلوب) رؤساء عشيرة البو سلطان في الحلة. للتفاصيل انظر: و د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الغارات والتمرد ، رقم الملفة ١١١٥، كتاب مديرية شرطة لواء بغداد الى متصرف لواء بغداد المرقم ١١٢٠ ، بتاريخ ٢ نيسان ١٩٣٥، ص١٤.

(١٠) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الغارات والتمرد ، رقم الملفة ١١١٥، كتاب وزارة الداخلية الى سكرتارية مجلس الوزراء المرقم ٦٨٧، بتاريخ ٦ نيسان ١٩٣٥، ص ١٣.

(١١) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الغارات والتمرد ، رقم الملفة ١١١٥، كتاب متصرفية لواء بغداد الى وزارة الداخلية المرقم ٣٨٣، بتاريخ ٢ نيسان ١٩٣٥، ص ٣٨؛ كتاب وزارة الداخلية الى متصرفية لواء بغداد المرقم ٦٤٢، بتاريخ ٣ نيسان ١٩٣٥، ص ٣٧؛ كتاب ديوان مجلس الوزراء الى رئاسة الديوان الملكي المرقم ١٢٩٦، بتاريخ ٤ نيسان ١٩٣٥، ص ٣٦.

(١٢) تكوّن لواء الديوانية من خمس أقضية وثلاث عشرة ناحية، فالأقضية هي: مركز الديوانية وعفك والشامية والسماوة وابي صخير، وقد تبعت مركز قضاء الديوانية ناحيتي الشافعية والمليحة، وتبعت قضاء عفك ناحيتي الدغارة والبدير، وتبعت قضاء السماوة نواحي الخناق والرميثة والخضر، وتبعت قضاء ابي صخير ناحيتي الحيرة والفيصلية، فيما تبعت قضاء الشامية نواحي كل من غماس والشنافية والعباسية والصلاحية. للتفاصيل انظر: د.ك.و، وزارة الداخلية، حل وانتخاب مجلس النواب ، رقم الملفة ٦٢١٥، كتاب رئاسة بلدية الديوانية الى متصرفية لواء الديوانية المرقم ٣٥٢، بتاريخ ٢٦ اذار ١٩٣٩، ص١٦، ١١٣،٥٧،٣٦.

(١٣) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الغارات والتمرد ، رقم الملفة ١١١٥، كتاب وزارة الداخلية الى سكرتارية مجلس الوزراء المرقم ٧٠١، بتاريخ ٦نيسان ١٩٣٥، ص٧-٨.

(١٤) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الغارات والتمرد ، رقم الملفة ١١١٧، تقرير مدير شرطة لواء الديوانية، بتاريخ ٢٨نيسان ١٩٣٥، ص ١٣٥.

(١٥) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الغارات والتمرد ، رقم الملفة ١١١٧، كتاب وزارة الداخلية الى سكرتارية مجلس الوزراء المرقم ٨٦٤، بتاريخ ١٧ نيسان ١٩٣٥، ص ٨٧- ٨٩.

(١٦) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الغارات والتمرد ، رقم الملفة ١١١٧، بيان متصرفية لواء المنتفك، بتاريخ ١٦ نيسان ١٩٣٥، ص ٧٩.

(١٧) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الغارات والتمرد ، رقم الملفة ١١١٧، كتاب وزير الدفاع الى رئيس الوزراء المرقم ١٥٦٨، بتاريخ ٩ ايار ١٩٣٥، ص٦٢.

(١٨) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الغارات والتمرد ، رقم الملفة ١١١٧، كتاب متصرفية لواء المنتفك الى وزارة الداخلية المرقم ٢٥٧، بتاريخ ٢ ايار ١٩٣٥، ص ٢٢.

(١٩) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الغارات والتمرد ، رقم الملفة ١١١٧، كتاب مديرية شرطة لواء المنتفك الى متصرفية اللواء المرقم ٣٣٣، بتاريخ الاول من ايار ١٩٣٥، ص٢٤ - ٢٥.

(٢٠) الشيخ أحمد أسد الله: أحمد بن الشيخ مهدي اسد الله صاحب المقاييس، أحد علماء الدين في النجف الاشرف، ووكيل المرجع الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء في مدينة الرميثة، اعتقل في مدينة الرميثة في ٧ آيار ١٩٣٥ ونفي الى ايران ودخل في ضيافة السيد ابو القاسم الكاشاني، واصدر هناك مجلة (الحوادث المهمة) باللغتين العربية والفارسية، كما واسس مدرسة للفقه

والاصول. للتفاصيل انظر: ((مكتبة الامام محمد الحسين كاشف الغطاء العامة))، رسالة من الشيخ احمد اسد الله الى الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، بتاريخ ١٣ اذار ١٩٤٠؛ محمد جعفر التميمي، مشهد الامام،(النجف الاشرف: المطبعة الحيدرية، ١٩٥٥)، ج٢، ص١٢٧.

(٢١) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الغارات والتمرد ، رقم الملفة ١١١٥، كتاب متصرفية لواء الديوانية الى وزارة الداخلية المرقم ٤٣٥، بتاريخ ١٣ اذار ١٩٣٥، ص١٢٥؛ كتاب ديوان مجلس الوزراء الى رئاسة الديوان الملكي المرقم ١٠٩٤، بتاريخ ٢٣ اذار ١٩٣٥، ص١٢٤.

(٢٢) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الغارات والتمرد ، رقم الملفة ١١١٥، تقرير معاون مدير شرطة السماوة، بتاريخ ١٢ اذار ١٩٣٥، ص١٦٦.

(٢٣) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الغارات والتمرد ، رقم الملفة ١١١٥، كتاب متصرفية لواء الديوانية الى وزارة الداخلية المرقم ٤٣٥، بتاريخ ١٣ اذار ١٩٣٥، ص١٢٥.

(٢٤) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الغارات والتمرد ، رقم الملفة ١١١٥، كتاب متصرفية لواء الديوانية الى وزارة الداخلية المرقم ٤٣٥، بتاريخ ١٣ اذار ١٩٣٥، ص١٢٥- ١٢٦.

(٢٥) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الغارات والتمرد ، رقم الملفة ١١١٥، كتاب متصرفية لواء الديوانية الى وزارة الداخلية المرقم ٤٣٥، بتاريخ ١٣ اذار ١٩٣٥، ص١٢٦.

(٢٦) كان الاتفاق بين ياسين الهاشمي ورؤساء القبائل في حال فوزه برئاسة الحكومة، ان يكون تشكيل الوزارة بين الشيعة والسنة مناصفة، وحل مجلس النواب تمهيداً لانتخابات جديدة، وتخفيض رسوم الاغنام والمواد الاستهلاكية، واطلاق سراح المساجين من الشيعة ممن اشتركوا بالأحداث الاخيرة بعد اصدار عفو عام لهم، فضلاً عن الغاء رسوم الارض والماء. انظر: د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الغارات والتمرد ، رقم الملفة ١١١٥، كتاب متصرفية لواء الديوانية الى وزارة الداخلية المرقم ٥٠٦، بتاريخ ٢٠ اذار ١٩٣٥، ص١٥٠- ١٥٢.

(٢٧) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج٤، ص٩٣- ٩٤.

(٢٨) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الغارات والتمرد ، رقم الملفة ١١١٥، كتاب متصرفية لواء الديوانية الى وزارة الداخلية المرقم ٥٣٣، بتاريخ ٢٥ اذار ١٩٣٥، ص٦٢.

(٢٩) للاطلاع على نص البيان (ميثاق الشعب)، انظر: د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الغارات والتمرد ، رقم الملفة ١١١٥، نص البيان (ميثاق الشعب) الصادر من الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، بتاريخ ٢٥ اذار ١٩٣٥، ص١١٦.

(٣٠) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الغارات والتمرد ، رقم الملفة ١١١٥، بيان الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء حول مطاليب زعماء عشائر الفرات الاوسط، بتاريخ ٢٦ اذار ١٩٣٥، ص٧٢.

(٣١) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الغارات والتمرد ، رقم الملفة ١١١٥، كتاب ديوان مجلس الوزراء الى وزارة الداخلية المرقم ١٢٢٠، بتاريخ ٣٠ اذار ١٩٣٥، ص٧٤.

(٣٢) لم تكن مدينة الرميثة الوحيدة في معارضتها للحكومة بل كانت كافة مدن الفرات الاوسط سادتها المظاهرات والاستنكارات لسياسة الحكومة والاحزاب الحاكمة، فعلى سبيل المثال لا الحصر انطلقت مظاهرات في مدينتي الكفل والمدحتية في ٢٤ اذار ١٩٣٥ وشاركت فيها عشائر بني حسن والبو سلطان. انظر: د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الغارات والتمرد ، رقم الملفة ١١١٥، كتاب وزارة الداخلية الى سكرتارية مجلس الوزراء المرقم ٥٠٥، بتاريخ ٢٦ اذار ١٩٣٥، ص٩٤- ٩٥.

(٣٣) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الغارات والتمرد ، رقم الملفة ١١١٥، كتاب متصرفية لواء الديوانية الى وزارة الداخلية المرقم ٥٦٦، بتاريخ ٢٦ اذار ١٩٣٥، ص٨١.

(٣٤) خوام عبد العباس (١٨٨١- ١٩٦٧): ولد خوام عبد العباس فرهود في مدينة الرميثة في الاول من تشرين الاول ١٨٨١، وتزعم عشيرة ال زريج في الرميثة وكان من اوائل زعماء ثورة العشرين، قاد حركة الثوار في الرميثة عام ١٩٣٥، بدأ حياته النيابية بعد فوزه في الدورة الثامنة في ٢٣ كانون الاول ١٩٣٧، توفى في المستشفى ببغداد في ٩ ايلول ١٩٦٧ ودفن في مدينة النجف الاشرف. للتفاصيل انظر: حليم حسن الاعرجي، الشيخ خوام ١٨٨١- ١٩٦٧ الثائر الانسان، ط٢، (بيروت: دار المحجة البيضاء، ٢٠١١).

(٣٥) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الغارات والتمرد ، رقم الملفة ١١١٥، كتاب متصرفية لواء الديوانية الى وزارة الداخلية المرقم ٥٨٦، بتاريخ ٢٨ اذار ١٩٣٥، ص٤٥؛ كتاب معاون مدير شرطة السماوة الى قائمقام السماوة المرقم ٢٠٣٩، بتاريخ ٢٦ اذار ١٩٣٥، ص٤٧.

(٣٦) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الغارات والتمرد ، رقم الملفة ١١١٥، كتاب سكرتارية مجلس الوزراء الى وزارة الداخلية المرقم ٩٠٦، بتاريخ الاول من نيسان ١٩٣٥، ص٥٢- ٥٣؛ د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الغارات والتمرد ، رقم الملفة ١١١٧،كتاب وزارة الداخلية الى سكرتارية مجلس الوزراء المرقم ٧٧٩، بتاريخ ١٠ نيسان ١٩٣٥،ص ١٣٩- ١٤١.

(٣٧) ((مكتبة الامام محمد الحسين كاشف الغطاء العامة))، رسالة من الشيخ احمد اسد الله الى الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، بتاريخ ٤ نيسان ١٩٣٥.

(٣٨) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الغارات والتمرد ، رقم الملفة ١١١٧،كتاب وزارة الداخلية الى سكرتارية مجلس الوزراء المرقم ٧١٩، بتاريخ ٧ نيسان ١٩٣٥،ص ١٣٨- ١٣٩.

(٣٩) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الغارات والتمرد ، رقم الملفة ١١١٧، نص مرسوم العفو العام، كتاب رئيس الديوان الملكي الى سكرتارية مجلس الوزراء المرقم ٣٣٦، بتاريخ ٢٧ نيسان ١٩٣٥، ص٧١- ٧٣.

(٤٠) للتفاصيل أنظر: د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الغارات والتمرد ، رقم الملفة ١١١٧، تقرير متصرف لواء الديوانية الى وزارة الداخلية المرقم ٨٣٥، بتاريخ ٩ ايار ١٩٣٥، ص٤٠؛ كتاب ديوان مجلس الوزراء الى رئاسة الديوان الملكي المرقم ٢٠٦١، بتاريخ ١٣ ايار ١٩٣٥، ص٣٨.

(٤١) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الغارات والتمرد ، رقم الملفة ١١١٧، تقرير متصرف لواء الديوانية الى وزارة الداخلية المرقم ٨٣٥، بتاريخ ٩ ايار ١٩٣٥، ص٤١؛ تقرير متصرف لواء الديوانية الى وزارة الداخلية المرقم ٨٤٠، بتاريخ ١٠ ايار ١٩٣٥، ص٥١.

(٤٢) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الغارات والتمرد ، رقم الملفة ١١١٧، كتاب رئيس الديوان الملكي الى سكرتارية مجلس الوزراء المرقم ٣٩١، بتاريخ ١١ ايار ١٩٣٥، ص٦٠.

(٤٣) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الغارات والتمرد ، رقم الملفة ١١١٧، الانذار الحكومي لعشائر مدينة الرميثة، بتاريخ ٩ ايار ١٩٣٥، ص٥٢.

(٤٤) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الغارات والتمرد ، رقم الملفة ١١١٧، الانذار الحكومي لعشائر مدينة الرميثة، بتاريخ ١٠ ايار ١٩٣٥، ص٥٠.

(٤٥) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الغارات والتمرد ، رقم الملفة ١١١٧، كتاب وزير الدفاع الى رئيس الوزراء المرقم ١٥٦٨، بتاريخ ٩ ايار ١٩٣٥، ص٦١.

(٤٦) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الغارات والتمرد ، رقم الملفة ١١١٧، كتاب وزارة الداخلية الى سكرتارية مجلس الوزراء حول تقرير متصرف لواء الديوانية المرقم ١١٣٧، بتاريخ ١٢ ايار ١٩٣٥، ص٤٣.

(٤٧) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الغارات والتمرد ، رقم الملفة ١١١٧، كتاب وزارة الداخلية الى متصرف لواء الديوانية المرقم ٨٤٣، بتاريخ ١٠ ايار ١٩٣٥، ص٤٧.

(٤٨) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الغارات والتمرد ، رقم الملفة ١١١٧، تقرير متصرف لواء الديوانية الى وزارة الداخلية المرقم ٨٤٢، بتاريخ ١١ايار ١٩٣٥، ص٤٨؛ كتاب ديوان مجلس الوزراء الى رئاسة الديوان الملكي المرقم ٢٠٥٨، بتاريخ ١٣ ايار ١٩٣٥، ص٤٢.

(٤٩) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الغارات والتمرد ، رقم الملفة ١١١٧، تقرير متصرف لواء الديوانية الى وزارة الداخلية السري المرقم ١٤١، بتاريخ ١٠ ايار ١٩٣٥، ص ٤٩- ٥٠.

(٥٠) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الغارات والتمرد ، رقم الملفة ١١١٨، كتاب متصرفية لواء الديوانية الى وزارة الداخلية المرقم ٨٥٣، بتاريخ ١٢ ايار ١٩٣٥، ص١٤٦.

(٥١) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الغارات والتمرد ، رقم الملفة ١١١٨، كتاب متصرفية لواء الديوانية الى وزارة الداخلية المرقم ٨٥٣، بتاريخ ١٢ ايار ١٩٣٥، ص١٤٦؛ كتاب وزارة الداخلية الى سكرتارية مجلس الوزراء المرقم ١١٨٩، بتاريخ ١٤ ايار ١٩٣٥، ص١٤٥؛ كتاب ديوان مجلس الوزراء الى رئاسة الديوان الملكي المرقم ٢١٢٥، بتاريخ ١٥ ايار ١٩٣٥، ص١٤٤.

(٥٢) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الغارات والتمرد ، رقم الملفة ١١١٨، كتاب متصرفية لواء الديوانية الى وزارة الداخلية المرقم ٨٥٣، بتاريخ ١٢ ايار ١٩٣٥، ص١٤٧.

(٥٣) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج٤، ص١١٥.

(٥٤) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الغارات والتمرد ، رقم الملفة ١١١٧، الإرادة الملكية رقم (١٦٩)، بتاريخ ١١ أيار ١٩٣٥، ص٥٨؛ كتاب رئيس الديوان الملكي الى سكرتارية مجلس الوزراء المرقم ٣٩٤، بتاريخ ١١ ايار ١٩٣٥، ص٥٧.

(٥٥) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الغارات والتمرد ، رقم الملفة ١١١٧، كتاب وزارة الداخلية الى سكرتارية مجلس الوزراء المرقم ١١٦٠، بتاريخ ١٢ اذار ١٩٣٥، ص١٦- ١٧.

(٥٦) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الغارات والتمرد ، رقم الملفة ١١١٨، تقرير متصرف لواء الديوانية الى وزارة الداخلية المرقم ٨٥٣، بتاريخ ١٢ ايار ١٩٣٥، ص١٤٨.

(٥٧) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الغارات والتمرد ، رقم الملفة ١١١٧، تقرير متصرف لواء الديوانية الى وزارة الداخلية المرقم ٨٥٠، بتاريخ ١١ ايار ١٩٣٥، ص ١٧.

(٥٨) للتفاصيل أنظر: د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الغارات والتمرد ، رقم الملفة ١١١٨، تقرير متصرف لواء الديوانية الى وزارة الداخلية المرقم ٨٥٣، بتاريخ ١٢ ايار ١٩٣٥، ص١٤٧.

(٥٩) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الغارات والتمرد ، رقم الملفة ١١١٧، قرار مجلس الوزراء، بتاريخ ١٣ ايار ١٩٣٥، ص٣٧.

(٦٠) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الغارات والتمرد ، رقم الملفة ١١١٨، كتاب متصرفية لواء الديوانية المرقم ٨٦٧، بتاريخ ١٤ايار ١٩٣٥، ص١٣٧.

(٦١) اشارت بعض المصادر الى ان الشيخ خوام استطاع الإفلات الى مناطق موالية له حيث بلغ عشائر عفك في اليوم التالي، الا ان محسن أبو طبيخ الموالي لياسين الهاشمي رئيس الوزراء ارسل افراد من جماعته للبحث عنه واستطاع القبض عليه جريحاً فسلمه الى قائد الحملة اللواء بكر صدقي،ويرى الباحث ان السيد محسن ابو طبيخ ورغم معارضته للشيخ خوام لا يمكن ان يقوم بهذا العمل، لان ذلك يعد منقصة به وعار يلازمه مدى حياته، فضلاً عن انه يدرك ان حرباً عشائرية سوف تعلن بين عشيرتيهما وسوف تؤدي الى قتل عدد كبير من الطرفين. أنظر: غانم نجيب عباس وعلاء عباس كاظم، انتفاضة الرميثة الاولى ١٩٣٥، ((مجلة اوروك))(مجلة)، جامعة المثنى، ٢٠١٧، العدد ٣، ص٢٨٦.

(٦٢) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الغارات والتمرد ، رقم الملفة ١١١٨، كتاب متصرفية لواء الديوانية الى وزارة الداخلية المرقم ٨٥٣، بتاريخ ١٣ايار ١٩٣٥، ص ١٤٦- ١٤٨؛ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج٤، ص١٢١.

(٦٣)نجدة فتحي صفوت، العراق في الوثائق البريطانية سنة ١٩٣٦، (البصرة: مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٣)، ص ٢٠٤.

(٦٤) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الغارات والتمرد ، رقم الملفة ١١١٨، كتاب وزير الدفاع الى رئيس الوزراء المرقم ١١١٦، بتاريخ ٢٠ ايار ١٩٣٥، ص١٢١.

(٦٥) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الغارات والتمرد ، رقم الملفة ١١١٨، كتاب ديوان مجلس الوزراء الى وزارة الدفاع المرقم ٢٢٤٥، بتاريخ ٢٥ ايار ١٩٣٥، ص ٨٤.

(٦٦) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الغارات والتمرد ، رقم الملفة ١١١٨، كتاب ديوان مجلس الوزراء الى رئاسة الديوان الملكي المرقم ٢٢٣٠، بتاريخ ٢٣ ايار ١٩٣٥، ص١٠١؛ ديوان البلاط الملكي المرقم (١٥)، بتاريخ ٢١ ايار ١٩٣٥، ص١٢٠.

(٦٧) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الغارات والتمرد ، رقم الملفة ١١١٨، كتاب متصرفية لواء الديوانية الى قائمقام قضاء السماوة المرقم ٩٢٣، بتاريخ ٢٢ ايار ١٩٣٥، ص ٨٣.

(٦٨) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الغارات والتمرد ، رقم الملفة ١١١٨، كتاب متصرفية لواء الديوانية الى وزارة الداخلية المرقم ٩٢١، بتاريخ ٢٢ ايار ١٩٣٥، ص ٧٥.

(٦٩) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الغارات والتمرد، رقم الملفة ١١١٨، كتاب متصرفية لواء الديوانية الى وزارة الداخلية المرقم ٦٣٥٦، بتاريخ ٢١ ايار ١٩٣٥، ص ٢٩.

(٧٠) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الغارات والتمرد ، رقم الملفة ١١١٨، رسالة الشيخ عبد الكريم الجزائري الى الملك غازي، بتاريخ ٢٤ ايار ١٩٣٥، ص٩٣.

(٧١) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الغارات والتمرد ، رقم الملفة ١١١٨، نص رسالة الشيخ عبد الرضا الشيخ راضي، بتاريخ ٢٤ ايار ١٩٣٥، ص ٩٤.

(٧٢) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الغارات والتمرد ، رقم الملفة ١١١٨، رسالة الشيخ جواد نجل الشيخ صاحب الجواهر الى رستم حيدر رئيس الديوان الملكي، بتاريخ ٢٤ ايار ١٩٣٥، ص٩٢.

(٧٣) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الغارات والتمرد ، رقم الملفة ١١١٨، رسالة رستم حيدر رئيس الديوان الملكي الى الشيخ جواد نجل الشيخ صاحب الجواهر، بتاريخ ٢٧ ايار ١٩٣٥، ص٩١.

(٧٤) حليم حسن الاعرجي، المصدر السابق، ص ١٧٩؛ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج٤، ص١٥٥.

قائمة المصادر

أولاً: الوثائق غير المنشورة

١. د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الغارات والتمرد، رقم الملفة ١١١٥، نص البيان (ميثاق الشعب) الصادر من الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، بتاريخ ٢٥ اذار ١٩٣٥.

٢. ــــــــــــــــ، كتاب متصرف لواء الديوانية الى وزير الداخلية المرقم ٥٨١ ، بتاريخ ٢٩ اذار ١٩٣٥.

٣. ــــــــــــــــ، كتاب قائمقام الكاظمية الى حاكم تحقيق منطقة الكرخ المرقم ١٥٨٧، بتاريخ ٢٦ اذار ١٩٣٥.

٤. ــــــــــــــــ، كتاب وزارة الداخلية الى سكرتارية مجلس الوزراء المرقم ٦٨٧، بتاريخ ٦ نيسان ١٩٣٥.

٥. ــــــــــــــــ، كتاب متصرفية لواء بغداد الى وزارة الداخلية المرقم ٣٨٣، بتاريخ ٢ نيسان ١٩٣٥.

٦. ــــــــــــــــ، كتاب وزارة الداخلية الى سكرتارية مجلس الوزراء المرقم ٧٠١، بتاريخ ٦نيسان ١٩٣٥.

٧. ــــــــــــــــ، كتاب متصرفية لواء الديوانية الى وزارة الداخلية المرقم ٥٣٣، بتاريخ ٢٥ اذار ١٩٣٥.

٨. ــــــــــــــــ، بيان الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء حول مطاليب زعماء عشائر الفرات الاوسط، بتاريخ ٢٦ اذار ١٩٣٥.

٩. ــــــــــــــــ، كتاب وزارة الداخلية الى سكرتارية مجلس الوزراء المرقم ٥٠٥، بتاريخ ٢٦ اذار ١٩٣٥.

١٠. ــــــــــــــــ، كتاب متصرفية لواء الديوانية الى وزارة الداخلية المرقم ٥٦٦، بتاريخ ٢٦ اذار ١٩٣٥.

١١. ــــــــــــــــ، كتاب متصرفية لواء الديوانية الى وزارة الداخلية المرقم ٥٨٦، بتاريخ ٢٨ اذار ١٩٣٥.

١٢. ــــــــــــــــ، كتاب سكرتارية مجلس الوزراء الى وزارة الداخلية المرقم ٩٠٦، بتاريخ الاول من نيسان ١٩٣٥.

١٣. ــــــــــــــــ، كتاب مديرية شرطة لواء بغداد الى متصرف لواء بغداد المرقم ١١٢٠، بتاريخ ٢ نيسان ١٩٣٥.

١٤. ـــــــــــــــــ، كتاب ديوان مجلس الوزراء الى رئاسة الديوان الملكي المرقم ١٠٩٤، بتاريخ ٢٣ اذار ١٩٣٥.
١٥. ـــــــــــــــــ، كتاب وزارة الداخلية الى سكرتارية مجلس الوزراء المرقم ٤٩٠، بتاريخ ٢٦ اذار ١٩٣٥.
١٦. ـــــــــــــــــ، نص الفتوى الصادرة من الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء حول مطاليب شيوخ الفرات الاوسط، بتاريخ ٢٦ اذار ١٩٣٥.
١٧. ـــــــــــــــــ، كتاب متصرفية لواء الديوانية الى وزارة الداخلية المرقم ٤٧٣، بتاريخ ١٤ اذار ١٩٣٥.
١٨. ـــــــــــــــــ، نص المنشور المعلق على جدران مدينة النجف الاشرف، بتاريخ ١٩ اذار ١٩٣٥.
١٩. ـــــــــــــــــ، تقرير مدير شرطة لواء الديوانية، بتاريخ ٢١ اذار ١٩٣٥.
٢٠. ـــــــــــــــــ، كتاب قائمقام الكاظمية السري الى متصرف لواء بغداد المرقم ٣١٠، بتاريخ ٢٤ اذار ١٩٣٥.
٢١. ـــــــــــــــــ، كتاب وزارة الداخلية الى متصرفية لواء بغداد المرقم ٦٤٢، بتاريخ ٣ نيسان ١٩٣٥.
٢٢. ـــــــــــــــــ، كتاب ديوان مجلس الوزراء الى رئاسة الديوان الملكي المرقم ١٢٩٦، بتاريخ ٤ نيسان ١٩٣٥.
٢٣. ـــــــــــــــــ، كتاب متصرفية لواء الديوانية الى وزارة الداخلية المرقم ٤٣٥، بتاريخ ١٣ اذار ١٩٣٥.
٢٤. ـــــــــــــــــ، تقرير معاون مدير شرطة السماوة، بتاريخ ١٢ اذار ١٩٣٥.
٢٥. ـــــــــــــــــ، كتاب متصرفية لواء الديوانية الى وزارة الداخلية المرقم ٤٣٥، بتاريخ ١٣ اذار ١٩٣٥.
٢٦. ـــــــــــــــــ، كتاب متصرفية لواء الديوانية الى وزارة الداخلية المرقم ٤٣٥، بتاريخ ١٣ اذار ١٩٣٥.
٢٧. ـــــــــــــــــ، كتاب متصرفية لواء الديوانية الى وزارة الداخلية المرقم ٤٣٥، بتاريخ ١٣ اذار ١٩٣٥.
٢٨. ـــــــــــــــــ، كتاب متصرفية لواء الديوانية الى وزارة الداخلية المرقم ٥٠٦، بتاريخ ٢٠ اذار ١٩٣٥.
٢٩. ـــــــــــــــــ، كتاب ديوان مجلس الوزراء الى وزارة الداخلية المرقم ١٢٢٠، بتاريخ ٣٠ اذار ١٩٣٥.

٣٠. ــــــــــــــــــ، كتاب معاون مدير شرطة السماوة الى قائمقام السماوة المرقم ٢٠٣٩، بتاريخ ٢٦ اذار ١٩٣٥.
٣١. د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الغارات والتمرد، رقم الملفة ١١١٧، تقرير مدير شرطة لواء الديوانية، بتاريخ ٢٨نيسان ١٩٣٥.
٣٢. ــــــــــــــــــ، كتاب وزارة الداخلية الى سكرتارية مجلس الوزراء المرقم ٨٦٤، بتاريخ ١٧ نيسان ١٩٣٥.
٣٣. ــــــــــــــــــ، بيان متصرفية لواء المنتفك، بتاريخ ١٦ نيسان ١٩٣٥.
٣٤. ــــــــــــــــــ، كتاب وزير الدفاع الى رئيس الوزراء المرقم ١٥٦٨، بتاريخ ٩ ايار ١٩٣٥.
٣٥. ــــــــــــــــــ، كتاب متصرفية لواء المنتفك الى وزارة الداخلية المرقم ٢٥٧، بتاريخ ٢ ايار ١٩٣٥.
٣٦. ــــــــــــــــــ، كتاب مديرية شرطة لواء المنتفك الى متصرفية اللواء المرقم ٣٣٣، بتاريخ الاول من ايار ١٩٣٥.
٣٧. ــــــــــــــــــ، كتاب وزارة الداخلية الى سكرتارية مجلس الوزراء المرقم ٧٧٩، بتاريخ ١٠ نيسان ١٩٣٥.
٣٨. ــــــــــــــــــ، كتاب وزارة الداخلية الى سكرتارية مجلس الوزراء المرقم ٧١٩، بتاريخ ٧ نيسان ١٩٣٥.
٣٩. ــــــــــــــــــ، نص مرسوم العفو العام، كتاب رئيس الديوان الملكي الى سكرتارية مجلس الوزراء المرقم ٣٣٦، بتاريخ ٢٧ نيسان ١٩٣٥.
٤٠. ــــــــــــــــــ، تقرير متصرف لواء الديوانية الى وزارة الداخلية المرقم ٨٣٥، بتاريخ ٩ ايار ١٩٣٥.
٤١. ــــــــــــــــــ، كتاب ديوان مجلس الوزراء الى رئاسة الديوان الملكي المرقم ٢٠٦١، بتاريخ ١٣ ايار ١٩٣٥.
٤٢. ــــــــــــــــــ، تقرير متصرف لواء الديوانية الى وزارة الداخلية المرقم ٨٣٥، بتاريخ ٩ ايار ١٩٣٥.
٤٣. ــــــــــــــــــ، تقرير متصرف لواء الديوانية الى وزارة الداخلية المرقم ٨٤٠، بتاريخ ١٠ ايار ١٩٣٥.
٤٤. ــــــــــــــــــ، كتاب رئيس الديوان الملكي الى سكرتارية مجلس الوزراء المرقم ٣٩١، بتاريخ ١١ ايار ١٩٣٥.
٤٥. ــــــــــــــــــ، الانذار الحكومي لعشائر مدينة الرميثة، بتاريخ ٩ ايار ١٩٣٥.
٤٦. ــــــــــــــــــ، الانذار الحكومي لعشائر مدينة الرميثة، بتاريخ ١٠ ايار ١٩٣٥.

٤٧. ــــــــــــــــ، كتاب وزير الدفاع الى رئيس الوزراء المرقم ١٥٦٨، بتاريخ ٩ ايار ١٩٣٥.
٤٨. ــــــــــــــــ، كتاب وزارة الداخلية الى سكرتارية مجلس الوزراء حول تقرير متصرف لواء الديوانية المرقم ١١٣٧، بتاريخ ١٢ ايار ١٩٣٥.
٤٩. ــــــــــــــــ، كتاب وزارة الداخلية الى متصرف لواء الديوانية المرقم ٨٤٣، بتاريخ ١٠ ايار ١٩٣٥.
٥٠. ــــــــــــــــ، تقرير متصرف لواء الديوانية الى وزارة الداخلية المرقم ٨٤٢، بتاريخ ١١ايار ١٩٣٥.
٥١. ــــــــــــــــ، كتاب ديوان مجلس الوزراء الى رئاسة الديوان الملكي المرقم ٢٠٥٨، بتاريخ ١٣ ايار ١٩٣٥.
٥٢. ــــــــــــــــ، تقرير متصرف لواء الديوانية الى وزارة الداخلية السري المرقم ١٤١، بتاريخ ١٠ ايار ١٩٣٥.
٥٣. ــــــــــــــــ، الإرادة الملكية رقم (١٦٩)، بتاريخ ١١ أيار ١٩٣٥.
٥٤. ــــــــــــــــ، كتاب رئيس الديوان الملكي الى سكرتارية مجلس الوزراء المرقم ٣٩٤، بتاريخ ١١ ايار ١٩٣٥.
٥٥. ــــــــــــــــ، كتاب وزارة الداخلية الى سكرتارية مجلس الوزراء المرقم ١١٦٠، بتاريخ ١٢ اذار ١٩٣٥.
٥٦. ــــــــــــــــ، تقرير متصرف لواء الديوانية الى وزارة الداخلية المرقم ٨٥٠، بتاريخ ١١ ايار ١٩٣٥.
٥٧. ــــــــــــــــ، قرار مجلس الوزراء، بتاريخ ١٣ ايار ١٩٣٥.
٥٨. د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الغارات والتمرد ، رقم الملفة ١١١٨، كتاب متصرفية لواء الديوانية الى وزارة الداخلية المرقم ٨٥٣، بتاريخ ١٢ ايار ١٩٣٥.
٥٩. ــــــــــــــــ، كتاب متصرفية لواء الديوانية الى وزارة الداخلية المرقم ٨٥٣، بتاريخ ١٢ ايار ١٩٣٥.
٦٠. ــــــــــــــــ، كتاب وزارة الداخلية الى سكرتارية مجلس الوزراء المرقم ١١٨٩، بتاريخ ١٤ ايار ١٩٣٥.
٦١. ــــــــــــــــ، كتاب ديوان مجلس الوزراء الى رئاسة الديوان الملكي المرقم ٢١٢٥، بتاريخ ١٥ ايار ١٩٣٥.
٦٢. ــــــــــــــــ، كتاب متصرفية لواء الديوانية الى وزارة الداخلية المرقم ٨٥٣، بتاريخ ١٢ ايار ١٩٣٥.

٦٣. ــــــــــــــــــ، تقرير متصرف لواء الديوانية الى وزارة الداخلية المرقم ٨٥٣، بتاريخ ١٢ ايار ١٩٣٥.
٦٤. ــــــــــــــــــ، تقرير متصرف لواء الديوانية الى وزارة الداخلية المرقم ٨٥٣، بتاريخ ١٢ ايار ١٩٣٥.
٦٥. ــــــــــــــــــ، كتاب متصرفية لواء الديوانية المرقم ٨٦٧، بتاريخ ١٤ايار ١٩٣٥.
٦٦. ــــــــــــــــــ، كتاب متصرفية لواء الديوانية الى وزارة الداخلية المرقم ٨٥٣، بتاريخ ١٣ايار ١٩٣٥.
٦٧. ــــــــــــــــــ، كتاب وزير الدفاع الى رئيس الوزراء المرقم ١١١٦، بتاريخ ٢٠ ايار ١٩٣٥.
٦٨. ــــــــــــــــــ، كتاب ديوان مجلس الوزراء الى وزارة الدفاع المرقم ٢٢٤٥، بتاريخ ٢٥ ايار ١٩٣٥.
٦٩. ــــــــــــــــــ، كتاب ديوان مجلس الوزراء الى رئاسة الديوان الملكي المرقم ٢٢٣٠، بتاريخ ٢٣ ايار ١٩٣٥.
٧٠. ــــــــــــــــــ، ديوان البلاط الملكي المرقم (١٥)، بتاريخ ٢١ ايار ١٩٣٥.
٧١. ــــــــــــــــــ، كتاب متصرفية لواء الديوانية الى قائمقام قضاء السماوة المرقم ٩٢٣، بتاريخ ٢٢ ايار ١٩٣٥.
٧٢. ــــــــــــــــــ، كتاب متصرفية لواء الديوانية الى وزارة الداخلية المرقم ٩٢١، بتاريخ ٢٢ ايار ١٩٣٥.
٧٣. ــــــــــــــــــ، رسالة الشيخ عبد الكريم الجزائري الى الملك غازي، بتاريخ ٢٤ ايار ١٩٣٥.
٧٤. ــــــــــــــــــ، نص رسالة الشيخ عبد الرضا الشيخ راضي، بتاريخ ٢٤ ايار ١٩٣٥.
٧٥. ــــــــــــــــــ، رسالة الشيخ جواد نجل الشيخ صاحب الجواهر الى رستم حيدر رئيس الديوان الملكي، بتاريخ ٢٤ ايار ١٩٣٥.
٧٦. ــــــــــــــــــ، رسالة رستم حيدر رئيس الديوان الملكي الى الشيخ جواد نجل الشيخ صاحب الجواهر، بتاريخ ٢٧ ايار ١٩٣٥.
٧٧. ــــــــــــــــــ، كتاب متصرفية لواء الديوانية الى وزارة الداخلية المرقم ٦٣٥٦، بتاريخ ٢١ ايار ١٩٣٥.
٧٨. د.ك.و، وزارة الداخلية، حل وانتخاب مجلس النواب، رقم الملفة ٦٢١٥، كتاب رئاسة بلدية الديوانية الى متصرفية لواء الديوانية المرقم ٣٥٢، بتاريخ ٢٦ اذار ١٩٣٩.
٧٩. ((مكتبة الامام محمد الحسين كاشف الغطاء العامة))، رسالة من الشيخ احمد اسد الله الى الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، بتاريخ ٤ نيسان ١٩٣٥.

٨٠. ــــــــــــــــــ، رسالة من الشيخ احمد اسد الله الى الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، بتاريخ ١٣ اذار ١٩٤٠.

ثانياً: الكتب العربية

٨١. حليم حسن الاعرجي، الشيخ خوام ١٨٨١- ١٩٦٧ الثائر الانسان، ط٢، (بيروت: دار المحجة البيضاء، ٢٠١١).
٨٢. حيدر نزار عطية، الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء ودوره الوطني والقومي، (النجف الأشرف: زيد للنشر، ٢٠٠٧).
٨٣.عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ط٧،(بغداد: دار الشؤون الثقافية، ١٩٧٥)، ج٤.
٨٤.محمد جعفر التميمي، مشهد الامام،(النجف الاشرف: المطبعة الحيدرية، ١٩٥٥)، ج٢.
٨٥. نجدة فتحي صفوت، العراق في الوثائق البريطانية سنة ١٩٣٦، (البصرة: مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٣).

ثالثاً: البحوث المنشورة

٨٦. غانم نجيب عباس وعلاء عباس كاظم، انتفاضة الرميثة الاولى ١٩٣٥، ((مجلة اوروك))(مجلة)، جامعة المثنى، ٢٠١٧، العدد٣.